سياسات التعاون الاقتصادى بين دول منظمة المؤتمر الإسلامى وهدف السوق الإسلامية المشتركة

المقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين عددا من التطورات والتغيرات غير المتوقعة على الساحة الاقتصادية العالمية، وتحولات سريعة فى التحالفات السياسية وتغيرات بعيدة المدى فى العلاقات الدولية. وبدا أن هذا التغير السريع فى البيئة العالمية يتجه فى تحركه نحو نظام جديد يبرز فى إطاره مرة أخرى وعلى نحو أكثر وضوحا تقسيم الشمال ــالجنوب فى الاقتصاد الدولى.

كذلك فإن نظرة سريعة للتغيرات التى تأخذ مكانها على الساحة العالمية تظهر أن الاقتصاديات العملاقة تسعى للتكاتف والاحتماء داخل تجمعات وتكتلات اقتصادية (الإقليمية الجديدة) وذلك فى نفس الوقت الذى تتقدم فيه عولمة الأسواق وتحرير التجارة الدولية وتحركات رأس المال لتحتل مكانا بارزًا على الأجندة العالمية (العولمة). معنى ذلك أن الاتجاه الحالى للاقتصاد الدولى والأسواق نحو العولمة هو اتجاه تسطير عليه وتسوده اتجاهات الإقليمية والتكتلات الاقتصادية الكبيرة.

ومن هنا يشهد نظام التجارة العالمى الجديد اتجاهين متضادين: تعزيز النظام متعدد الإجراءات (العولمة) والذى بلغ أوجه بانهيار مفاوضات دورة أورجواى ١٩٩٣، وإنشاء منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٥.

والإقليمية الجديدة التى برزت مع تزايد التجمعات الإقليمية والإقليمية الفرعية.

وهذا التضاد ينتج عن أن الإقليمية (التى دعت إليها وبشرت بها المركنتيلية الجديدة) تتناقض فى افتراضاتها مع العولمة (التى بشرت بها الليبرالية الجديدة)، حيث تشكل تحولا عن المثاليات غير التمييزية للجات ومنظمة التجارة العالمية. ولذلك فقد طرح خلال دورة أورجواى، ومع بروز وصعود النافتا والأبيك، تساؤل يتمثل فيما إذا كانت الإقليمية قد أصبحت أو ينبغى أن تصبح بديلا عن النظام العالمى. ولقد جاءت الإجابة من قبل منظمة التجارة العالمية فيما بعد عام ١٩٩٥ موضحة أن التجارة الإقليمية والمتعددة الأطراف هى أمور متكاملة وليست بدائل فى إطار السعى لتحقيق التجارة المفتوحة Open Trade.

فى ضوء ذلك يبدو أن الدول النامية عامة والإسلامية خاصة تخضع لضغط مزدوج من جانب العولمة والإقليمية معا. وبشكل موجز يمكن القول أن عملية العولمة تعمل فى اتجاهين متعارضين ومتصارعين بالنظر لمصالح ورفاهية الدول المتقدمة والنامية.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

فبالنسبة للدول المتقدمة تمثل العولمة عملية من شأنها تعزيز مصالحها وسيطرتها فى إطار النظام الدولى، فى حين أنها تعنى بالنسبة للدول النامية مزيدا من التهميش والإقصاء والإضعاف.

ولا يبدو أن هذا النظام الجديد سيفيد الدول النامية بما فى ذلك دول منظمة المؤتمر الإسلامى، وذلك لمجموعة من الأسباب من أهمها:

* نظرا للضعف القائم بالفعل فى قوتها الاقتصادية، فإن توزيع الفوائد الناجمة عن التجارة بين الدول النامية والمتقدمة سوف يكون بالضرورة غير عادل وغير متساو.

* أن حماية الصناعة الوليدة والتى مثلت العامل الرئيسى لنجاح التصنيع لدى الدول النامية من قبل سوف تصبح غير متاحة إلى حد كبير مع تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية، ومع تحريم الإعانات والحوافز التى كانت تقدم للمستثمرين المحليين بفعل اتفاقية إجراءات الاستثمار المتعلقة بالتجارة (TRIMS).

* أن الفوائد التى قد تـــنبع من نظام التجارة الجديد لصالح الدول النامية فى صورة مدخل أكبر إلى أسواق الدول المتقدمة قد تتقلص إلى حد كبير نتيجة مجموعة من العوامل منها على سبيل المثال:

– أن الفوائد المحتملة الناجمة عن تحرير تجارة المنسوجات لن تتحقق بشكل واضح وكامل بالنسبة للدول النامية حتى عام ٢٠٠٥.

– ارتفاع أسعار الغذاء لغير صالح المستهلكين الذين يقطن الكثير منهم فى الدول الأكثر فقرًا فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى.

– التطبيق التحكمى والتمييزى للمعايير الغامضة الخاصة بالبيئة والعمل.

– الطبيعة غير المتناسقة لعملية العولمة والتى تظهر مثلا من تحرير حركة رأس المال تماما مع بقاء حركة العمل المفيدة للدول النامية مقيدة كما كانت....الخ).

– أن اتفاقية حقوق الملكية ذات الصلة بالتجارة (TRIPS) والاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) من المحتمل أن تكون أكثر فائدة للدول المتقدمة، ومن ثم فالنتيجة النهائية سوف تتمثل فى أن حجم تدفق الموارد المتجه من الدول النامية إلى الدول المتقدمة قد يزيد بدلًا من أن يقل(١).

ولعل فى هذا التحليل ما يفسر جزئيًا فشل مفاوضات سياتل الأخيرة ورفض الدول النامية لجولة جديدة من مفاوضات منظمة التجارة العالمية التى وصفها جون زيجلر المفكر السويسرى بأنها تجسيد لليبرالية الجديدة فى صورتها المتطرفة التى تعنى ضمن ما تعنى موتًا محققًا لدول العالم النامى(٢).

على الجانب الآخر، فإنه فى ظل الإقليمية الجديدة يبدو أن هناك ثلاث تكتلات كبرى سوف تسود نظام التجارة الدولية فى القرن الحادى والعشرين: الاتحاد الأوروبى، النافتا، الأبيك، حيث يبلغ نصيب هذه التكتلات الثلاث من إجمالى التجارة الدولية ٨٧% (عام

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

١٩٩٤)، وهذه النسبة بالطبع مرشحة للزيادة مع مرور الزمن. إن ذلك الوضع يعنى أن الدول غير الأعضاء بما فى ذلك أغلبية دول منظمة المؤتمر الإسلامى تتنافس فقط على ١٣% من التجارة الدولية فى السلع[٣].

وهكذا يبدو أن منظمة المؤتمر الإسلامى بأعضائها الـ٥٦ تواجه موقفا صعبا، فعلى الرغم من أن منظمة التجارة العالمية هى منظمة متعددة الأطراف فإن نطاق عملها يبقى محصورًا فقط فى مجال محدود تخلفه وراءها التكتلات الاقتصادية الثلاث.

فى ظل هذا الوضع، فإن تعاون الدول الإسلامية مع بعضها البعض يصبح مسألة حتمية لتحقيق وضع أفضل واكتساب مكانة أرقى على الساحة الدولية، بل أنه يمثل فريضة من أهم الفرائض الإسلامية[٤].

فلقد أصبح التكتل الإسلامى مسألة حياة أو موت ومن ثم لم تعد اليوم من الناحية الشرعية خاضعة لهوى الحكام ورغباتهم وإنما هى حق الله تعالى وحق الشعوب الإسلامية[٥].

فى ضوء ذلك فإن الاستجابة المثلى للتحديات المزدوجة التى تفرضها العولمة والإقليمية تتمثل فى أن تقوم الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى بالالتزام بالعمل سويا، وأن تشرع فى عمل جاد لتحرير حركة رأس المال والبضائع والخدمات والعمل داخل أقاليمها من أجل توسيع حجم السوق الإسلامية وإيجاد أسوق جديدة وتحقيق منافع عامة مثل التوسع الصناعى وتحقيق معدل سريع فى النمو، وتحقيق توزيع أكثر عدالة للفوائد الناجمة عن التجارة والاستثمار فى إطار العالم الإسلامى.

والواقع فإن منظمة المؤتمر الإسلامى التى تعد أكبر ثانى منظمة دولية بعد الأمم المتحدة قد بدأت الاهتمام بقضية التعاون الاقتصادى بين أعضائها منذ عام ١٩٧٤، وقامت بجهد واضح على مدى السنوات الماضية لتطوير الإطار المؤسسى والقانونى متعدد الأطراف الذى يمكن للدول الأعضاء أن تتعاون فى إطاره، وقامت بوضع وتطبيق خطة اقتصادية لتحقيق التعاون الاقتصادى، وأوضحت فى كثير من الوثائق الصادرة عنها أن السوق الإسلامية المشتركة هى الهدف النهائى لهذا التعاون.

* ومن ثم فإن السؤال الرئيسى الذى تسعى الدراسة للإجابة عليه هو: ما مدى فعالية منظمة المؤتمر الإسلامى فى مجال التعاون الاقتصادى بين أعضائها وما مدى قدرتها على ترجمة ما وضعته من خطط وبرامج إلى واقع ملموس؟

ويندرج تحت هذا السؤال البحثى عدد من الأسئلة على النحو التالى:

(١) ما هى أبرز الجهود التى بذلتها منظمة المؤتمر الإسلامى لتحقيق التعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء؟

(٢) هل نجحت المنظمة فى ترجمة هذه الجهود إلى واقع ونتائج ملموسة تحقق الفوائد المرجوة لأعضائها؟

(٣) ما هو حال التجارة البينية فى إطار المنظمة وبين أعضائها باعتبارها مؤشرا على

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

مدى تأهل الدول الإسلامية لبلوغ هدف السوق الإسلامية المشتركة؟ أى هل مستوى هذه التجارة سمح ويبرر ويؤهل هذه الدول للوصول إلى هذا الهدف؟ وما هى الجهود التى بذلت من جانب المنظمة وأجهزتها لدعم هذه التجارة البينية خاصة البنك الإسلامى للتنمية؟

(٤) ما هى خبرة الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى فى مجال التجمعات الإقليمية؟ وما هو وضع التجارة البيئية فى ظل هذه التجمعات؟ وما هى أهم العوائق التى تصادفها؟

(٥) وأخيرا ما هى الإمكانات المتاحة أمام العالم الإسلامى لتفعيل آلياته وتحقيق أهدافه على صعيد التعاون الاقتصادى والسوق الإسلامية المشتركة وما هى العقبات التى يبدو أنها تعترض تحقيق هذه الأهداف؟

فى ضوء هذه التساؤلات فإن الدراسة سوف تنقسم إلى الأقسام التالية:

القسم الأول: يتناول خبرة التعاون الاقتصادى فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى منذ نشأتها كما تعكسها السياسات ويحددها الواقع.

القسم الثانى: يتناول التجارة البينية على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامى وعلى مستوى التجمعات الإقليمية التى تنتمى إليها دول المنظمة.

القسم الثالث: يتناول أهم العقبات التى تواجه التعاون الاقتصادى عامة والسوق المشتركة خاصة، وكذلك أهم الإمكانات التى يمكن أن تغير من حقائق الواقع.

ثم تنتهى الدراسة بعرض أهم النتائج وتقديم بعض التوصيات.

أولًا: التعاون الاقتصادى بين دول منظمة المؤتمر الإسلامى: اختبار الفعالية:

بدأت منظمة المؤتمر الإسلامى كمنتدى سياسى، حيث نشأت فى الرباط عاصمة المملكة المغربية فى ١٩٦٩/٩/٢٥عقب محاولة إسرائيل إحراق المسجد الأقصى فى القدس الشرقية، وقد اختيرت جدة حينذاك كمقر مؤقت للمنظمة إلى حين إكمال تحرير القدس(٦).

وعلى الرغم من ذلك فقد أدرك من البداية أن العمل السياسى المشترك الفعال ينبغى أن يدعم ويكمل بعمل اقتصادى مشترك واسع النطاق. وفى الواقع فإن ميثاق منظمة المؤتمر الإسلامى الذى تم إقراره فى فبراير ١٩٧٢ أكد على ضرورة التعاون لتحقيق التقدم الاقتصادى، والحاجة إلى مساعدة الدول الأعضاء لتطوير وتنمية مقدراتها الإنتاجية بمعدل سريع. وبهذا فقد تم التمهيد لبدء عملية تنسيق جاد بشأن القضايا الاقتصادية والاجتماعية التى تواجه الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى من أجل اكتشاف مجالات التعاون الممكنة، التى من شأنها توثيق العلاقات فيما بينها ودعم قوتها ليس فقط من أجل تحقيق أهدافها السياسية المبدأية والعاجلة، ولكن أيضا من أجل تمهيد الطريق لتحقيق التكامل الاقتصادى باعتباره الهدف النهائى.

وفى هذا الإطار فقد اتخذت عدة مبادرات متتالية من جانب منظمة المؤتمر الإسلامى

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

لوضع القضايا الاقتصادية على أجندة المؤتمرات الإسلامية السنوية لوزراء الخارجية، وللإضطلاع بأنشطة تعاون اقتصادى وفنى واسع النطاق. وهكذا فإنه يمكن القول أن منظمة المؤتمر الإسلامى تعد من المبادرين بالدعوة إلى تعاون الجنوب – الجنوب فى المجال الاقتصادى حيث أن عولمة هذه الفكرة قد جاءت بعد ذلك بقليل عندما أدركت دول الجنوب أن التعاون فيما بينها ممكنا وأن من شأنه تعزيز وتقوية وضعها فى مواجهة القوى الاقتصادية الدولية على الصعيد العالمى(٧).

ولقد جاءت البداية الحقيقة مع مؤتمر القمة الثانى حيث قام رؤساء وملوك دول المنظمة فى إعلان لاهور فى فبراير ١٩٧٤ بالإشارة إلى التطورات الاقتصادية الدولية والقضايا الاقتصادية الجارية التى تواجه الدول النامية ودول منظمة المؤتمر الإسلامى، والحاجة بالتالى إلى عمل اقتصادى مشترك فى إطار المنظمة. وقد صادف ذلك تاريخيا التطورات الإيجابية فى أسواق البترول العالمية والتى أدت إلى عوائد ضخمة لعدد كبير من الدول الأعضاء فى المنظمة ومن ثم فتح قرار لاهور أفقا جديدًا لدول المنظمة من أجل إقامة ودعم وتعزيز أنشطة التعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء فى زمن قصير نسبيا. وهكذا فإنه فى تعاقب سريع توالت القرارات الجديدة الصادرة عن المؤتمرات السنوية لوزراء الخارجية لتغطى مجموعة متنوعة من الموضوعات الاقتصادية، وتم الاضطلاع بجهد واع لإقامة مؤسسات ووكالات متخصصة عديدة ألحقت بمنظمة المؤتمر الإسلامى من أجل العمل فى المجال الاقتصادى(٨).

إرساء البنية المؤسسية للمنظمة لتحقيق التعاون الاقتصادى:

فى هذا الإطار يمكن رصد العديد من التطورات المتتابعة التى شكلت فى النهاية تطورا مؤسسيا هاما على صعيد المنظمة بهدف التعامل مع وتحقيق التعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء.

وكانت الخطوة الأولى على هذا الطريق متمثلة فى إقامة "صندوق التضامن الإسلامى عام ١٩٧٤ لتشجيع التعاون الاقتصادى بين الدول الإسلامية ولتقديم الدعم المالى للجهود المختلفة فى المجالات الاقتصادية والفنية والمؤسسية والتعليمية والثقافية فى العالم الإسلامى.

وفى العام نفسه، تم إنشاء أول منظمة مالية إنمائية إسلامية "البنك الإسلامى للتنمية" فى أغسطس ١٩٧٤، والذى بدأ العمل فى العام التالى وبالتحديد فى أكتوبر ١٩٧٥ وكان إنشاء البنك بمثابة اعتراف وإدراك لحقيقة أن الدعم المالى بالفلسفة الصحيحة وفى الاتجاه الصحيح وبالشروط المناسبة والملائمة إنما هو عنصر جوهرى للتنمية(٩).

والغرض من البنك –وفقًا لوثائقه– هو تعزيز ودعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى للدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية سواء بشكل منفرد أو بشكل جماعى وفقًا لمبادئ الشريعة (القانون الإسلامى).

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

أما وظائفه فتتمثل فى المساهمة فى رؤوس أموال المشروعات ومنح قروض للمشروعات الإنتاجية، إلى جانب تقديم المساعدة المالية للدول الأعضاء فى أشكال أخرى لأغراض التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كذلك يقوم البنك بإنشاء وإدارة صناديق لأغراض محددة من بينها صندوقًا لمساعدة الجماعات المسلمة فى الدول غير الأعضاء. كذلك يختص البنك بقبول الودائع Deposits وتعبئة الموارد المالية من خلال صيغ تتفق والشريعة الإسلامية. وهو أيضا مكلف بالمسئولية عن المساعدة فى دعم التجارة الخارجية خاصة فى السلع الرأسمالية بين الدول الأعضاء وتقديم المساعدة الفنية للدول الأعضاء وتوفير فرص التدريب للمسئولين عن الأنشطة الإنمائية فى الدول الإسلامية لتتفق مع الشريعة(١٠).

وتضم العضوية الحالية للبنك ٥٣ دولة، والشرط الأساسى لعضوية البنك هو أن تكون الدولة الراغبة فى العضوية عضوًا فى منظمة المؤتمر الإسلامى وتكتتب فى رأس مال البنك وتقبل الشروط التى يقررها مجلس المحافظين (١١).

وفى توضيح لإنجازات بنك التنمية الإسلامى بمناسبة احتفاله بيوبيله الفضى، أعلن رئيس بنك التنمية الإسلامى أن البنك قد ساهم بأكثر من ٢٢ مليون دولار أمريكى فى تمويل ٢٠٠٠ عملية ومشروع لصالح ٥٢ دولة من الدول الأعضاء و٦٣ جماعة إسلامية فى دول غير أعضاء.

وجدير بالذكر أن مجلس محافظى بنك التنمية الإسلامى قد عقد اجتماعًا خاصًا فى جدة فى يوليو ١٩٩٢ تم خلاله اتخاذ قرار بزيادة رأس مال البنك من أجل زيادة قدرته على مواجهة المطالب المتزايدة للدول الأعضاء، وقد زاد رأس المال من ٢ بليون دولار أمريكى إلى أكثر من ٨,٤ بليون دولار أمريكى(١٢).

واستمرارًا للمسيرة التأسيسية لمنظمة المؤتمر الإسلامى فقد تم إنشاء "اللجنة الإسلامية للشئون الاجتماعية والثقافية والاقتصادية" كلجنة فنية تضم ممثلين عن الدول الأعضاء لدراسة أنشطة التعاون الاقتصادى والثقافى، وعمل توصيات بشأنها من أجل تقديمها للاجتماعات السنوية لوزراء الخارجية لاتخاذ القرارات النهائية بشأنها.

وقد تلى ذلك قيام اجتماعات مجموعة الخبراء بتناول القضايا المختلفة وتم إعطاء الأولوية للقضايا الهامة والعامة والملحة، وفى هذا الإطار قامت سلسلة من مجموعات الخبراء بمناقشة وصياغة التوصيات بشأن الموضوعات الهامة المختلفة ذات الاهتمام المشترك(١٣).

وقد أعقب ذلك إنشاء عدد من المؤسسات المتخصصة بشكل متلاحق وسريع كان من أهمها:

ـ مركز الدول الإسلامية للبحث والتدريب الاجتماعى والاقتصادى والإحصائى فى أنقرة ـ تركيا (SESRTCIC).

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

ــ المركز الإسلامى للتدريب والبحث الفنى والمهنى (ICTVTR) والذى أصبح يعرف الآن بالمؤسسة الإسلامية للتكنولوجيا (IIT) فى داكار ــ بنجلاديش.

ــ المركز الإسلامى لتنمية التجارة (ICDT) فى كازبلانكا بالمغرب.

ــ المؤسسة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية (IFSTAD) فى جدة -السعودية.

ــ الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية (IAIB)، الذى طرح فكرة التعاون فى إطار القطاع الخاص، والذى تبعة إنشاء الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وتبادل البضائع الذى أصبح يعرف الآن "بالغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة (ICCI) وهدفها تشجيع المشروعات المشتركة بين القطاعات الخاصة فى الدول الإسلامية.

وهكذا فإنه مع نهاية السبعينات كانت مبادرات التعاون الاقتصادى تتوالى بسرعة، محددة النماذج والأنماط العامة للعمل(١٤).

ومع مطلع الثمانينيات انعقد مؤتمر القمة الثالث لمنظمة المؤتمر الإسلامى فى مكة والطائف (يناير ١٩٩٨) وكان تجمعا هاما فى تاريخ المنظمة حيث تبنى أعلان مكة والطائف، والذى تمثلت المقولة المحورية التى دار حولها فى الحاجة إلى تجميع أنشطة منظمة المؤتمر الإسلامى فى المجالات المختلفة حول مفهوم أساسى وهو "العمل الإسلامى المشترك".

وتجسيدا لهذا المفهوم فقد اتخذ المؤتمر إجراءين هامين لتنمية وتطوير التعاون الاقتصادى:

الأول: تمثل فى تحديد عشرة مجالات باعتبار أن لها الأولوية فى التعاون الاقتصادى وذلك فى إطار "خطة العمل للتعاون الاقتصادى بين الدول الإسلامية" والتى رسمت الخطوط العامة للعمل المستقبلى لمنظمة المؤتمر الإسلامى حتى تتمكن الدول الإسلامية فى مرحلة مبكرة وبطريقة منظمة ــ من تحقيق الوحدة والتكامل الاقتصادى من أجل خير الجميع.

الثانى: تمثل فى إقامة اللجنة الدائمة ــ للتعاون الاقتصادى والتجارى (COMCEC) وتفويضها فى متابعة وتنفيذ القرارات التى تتخذها المؤتمرات الإسلامية ودراسة كل الوسائل الممكنة لتعزيز التعاون بين الدول الأعضاء فى المجالات الاقتصادية والتجارية، ووضع البرامج وإقرار المقترحات التى تطرح لزيادة المقدرات الاقتصادية والتجارية للدول الإسلامية. وقد تمكنت اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى من خلال اللقاءات السنوية المنظمة التى يحضرها وزراء الاقتصاد ليس فقط من تحقيق تقدم ملحوظ على صعيد أجندتها الأولية التى ركزت على قضايا التجارة، ولكنها أيضا عقدت اجتماعات وزارية فى مجالات الزراعة، الصناعة، النقل والاتصالات والطاقة والتعاون الفنى والبنية التحتية والأعمال العامة.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

إلى جانب ذلك فقد شهدت هذه الفترة انعقاد عدة اجتماعات لمحافظى البنوك المركزية وكذلك عدد كبير من الاجتماعات لمجموعات الخبراء بشأن موضوعات وقضايا اقتصادية عديدة.

وهكذا يمكن القول بأن منظمة المؤتمر الإسلامى قد نجحت منذ نشأتها وحتى نهاية الثمانينات فى تطوير أجندة شاملة للقضايا الاقتصادية تغطى معظم القطاعات الاقتصادية ومجالات التعاون المختلفة، كذلك نجحت فى إقامة وتطوير هيكلها المؤسسى الضرورى لتقديم الدعم الفنى والتنظيمى للأنشطة التى تهدف إلى تعزيز وتنمية التعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء. وفى هذا الإطار قامت السكرتارية العامة وكل المؤسسات المتخصصة والمعاونة والتابعة بتقديم إسهاماتها لتحقيق هذا الهدف، وأجريت الدراسات المكثفة بشأن القضايا الهامة المحددة واتخذت القرارات الخاصة بالعمل المشترك على أعلى المستويات. أيضا عمدت المنظمة إلى إرساء إطار قانونى شامل لتسهيل تحقيق التعاون بين الدول الأعضاء على أوسع نطاق، وفى هذا المجال، تم تطوير الاتفاقية العامة للتعاون واتفاقية أخرى لتشجيع الاستثمارات ووضعا موضع التنفيذ، كذلك تم الانتهاء من صياغة الكثير من الاتفاقيات وفتحت للتوقيع من بينها على سبيل المثال الاتفاقية الاطارية لإنشاء النظام التفضيلى للتجارة بين دول المنظمة The Framework Agreement for The Establishment of Trade Preferential System for the OIC. واتفاقيات أخرى لإنشاء اتحادات مهنية مختلفة. وأخيرا فإن العضوية فى منظمة المؤتمر الإسلامى والمشاركة فى الأنشطة المختلفة ساعدت على تطوير مناخ إيجابى وأوجدت الفرص التى من شأنها دعم العلاقات الاقتصادية الثنائية بين الدول الأعضاء.

ولكن على الرغم من كل ما سبق ذكره من جهود على صعيد الأجندة الاقتصادية والاطار المؤسسى والقانونى متعدد الأطراف والدراسات بشأن القضايا المختلفة والمقترحات والقرارات التى تم اتخاذها على أعلى المستويات، وعلى الرغم من الجهد المبذول فى مجال محاولة تطبيق تلك المقترحات والقرارات المختلفة، فإن نجاح خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء ظل محدودا إذا ما قيس ذلك بالنتائج النهائية الملموسة المتحققة[١٥].

النجاح المحدودة لخطة العمل: لماذا؟

فى إطار تفسير النجاح المحدود لخطة العمل فى تعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى يمكن رصد ثلاث مجموعات من الأسباب على النحو التالى:

١ــ أسباب تتعلق بالخطة ذاتها:

فمن ناحية، فإن كل من الاستراتيجية الرئيسية والأهداف الكلية التى قامت على أساسها الخطة لم يكن موضحا بقدر كاف من التفصيل، وعلى الرغم من وجود إطار عام وخطوط عامة فى ديباجة الوثيقة، إلا أنها

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

ظلت تتسم بقدر كبير من العمومية ولا ترتبط بالمتن. كذلك فعلى الرغم من أن فصول الخطة هدفت إلى تغطية القطاعات الأساسية ذات الأهمية الآنية للدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، فإن الربط بين هذه القطاعات المختلفة كان مفقودا. أيضا افتقدت الخطة وجود ميكاينزم جيد للتنفيذ والمتابعة، وترتيبا على ذلك، فإنه فى حين حوت بعض فصول الخطة تدابير تدعو إلى إجراء تعديلات فى السياسات القومية، فإن البعض الآخر توقف عند حد حث مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامى على اتخاذ تدابير وإجراءات معينة. وهكذا يمكن القول أن الخطة لم تفلح فى وضع فئات منظمة تحتوى على مفاهيم وعمليات وآليات خاصة بكل مجال من مجالات التعاون الاقتصادى، وذلك فى إطار سعيها لجمع وتنسيق الجهد السابق للمنظمة فى مجال التعاون الاقتصادى.

٢- أسباب سياسية وإدارية وتنظيمية ومشكلات مالية:

حيث وجدت مجموعة من العوامل السياسية والإدارية والتنظيمية إلى جانب المشكلات المالية التى كان من شأنها منع الترجمة الفورية لما احتوت عليه الخطة من أفكار إلى أفعال ملموسة.

فمن ناحية كان هناك افتراض شائع يتمثل فى أن الأنشطة والمشروعات التعاونية والعمل المشترك ينبغى أن يضم جميع الدول الأعضاء ومن ثم فإن القرارات الخاصة بالتنفيذ تتطلب الإجماع. وقد نتج عن ذلك أن أى اقتراح كان ينبغى أن يكون مقبولا من جميع الدول الأعضاء، حتى فى الحالات التى يكون فيها الانضمام إلى نشاط معين اختيارى بطبيعته. ولقد أدى ذلك فى حالات عديدة إلى أحد أمرين:

إما ادخال تغييرات جوهرية فى الشكل والمضمون الأولى للاقتراح (عند مرحلة اتخاذه) إلى درجة تحوله إلى اقتراح غير قابل للتنفيذ، أو تأخير طويل فى تنفيذه. وهكذا فإن الكثير من الأفكار والمقترحات التى كان من الممكن تنفيذها بفاعلية ونجاح فى إطار مجموعات أصغر وأكثر تجانسا أو فى إطار إقليمى أو إقليمى فرعى، أصبحت غير قابلة للتنفيذ(١٦).

من ناحية أخرى، فإنه فى إطار اجتماعات مجموعة الخبراء التى تعقده كخطوة أولى لطرح موضوعات جديدة على أجندة منظمة المؤتمر الإسلامى، والتى تضم عادة الفنيين والمنفذين الفعليين للسياسات، فإنه يتم طرح مجموعة من الأفكار، وصياغة التوصيات التفصيلية ليتم عرضها على صانعى السياسة لاتخاذ القرارات السياسية اللازمة بشأنها وهذه التوصيات غالبا ما تتضمن مقترحات قابلة للتنفيذ بهدف تعزيز التعاون فى صورة مشروعات وأنشطة وأعمال مشتركة. ولكن بمجرد أن تصل هذه التوصيات إلى المنتديات الأعلى مثل الاجتماعات الوزارية المعنية، أو المؤتمرات السنوية لوزراء خارجية دول منظمة المؤتمر الإسلامى أو مؤتمرات القمة الإسلامية، فإنها إما أن ترسل مرة أخرى

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

لمزيد من الدراسة أو تحول إلى قرارات عامة لا تتضمن أى التزامات محددة. وفى بعض الحالات فإن المجموعة الأولية من التوصيات يتم إقراراها من جانب المؤتمر الوزارى المعنى أيضا ولكن بعد أن تخضع هذه التوصيات لعملية إضعاف فى المضمون أو تعميم من جانب وزراء الخارجية أو أن يتم إغفالها وتناسيها من جانب حكومات الدول الأعضاء، التى تعد المنفذة الفعلية لتلك القرارات(١٧).

إن ذلك يشير بشكل واضح إلى أن منظمة المؤتمر الإسلامى بأجهزتها ومؤسساتها البحثية والفنية لا يعوزها ولا ينقصها الإبداع فى وضع الخطط القابلة للتنفيذ أو القدرة على تطوير اتفاقيات التعاون ورسم آليات التنفيذ، ولكن يبدو أن غياب القدرة على الإنجاز أصبح يمثل تيارا متناميا عبر الزمن على جانب الدول الإسلامية، وأصبح هناك اتجاها متصاعدًا لرفض الاضطلاع بخطوات محددة ورفض تفعيل مؤسساتها لكى تعمل وفقا للتفويضات الأولية المحددة والممنوحة لها(١٨).

من ناحية ثالثة فقد وجدت مشكلة أخرى تتمثل فى أن الكثير من القرارات التى تم اتخاذها بشأن القضايا المختلفة، كان يتطلب الأمر لتنفيذها القيام بإجراءات وتغييرات على صعيد السياسات القومية قد تصل إلى حد تبنى سياسات جديدة على جانب الحكومات المعنية، ومن ثم فلم يكن ممكنا أو سهلا على السكرتارية العامة للمنظمة متابعة تنفيذ تلك المقترحات.

وأخيرًا فإن العامل الأكثر أهمية الذى أعاق ــ ولا يزال يعوق التقدم على صعيد تطبيق المقترحات والقرارات التى تم تبنيها يتمثل فى مشكلة التمويل على المستويات المختلفة فالعديد من المشروعات المفيدة كان يتم الموافقة عليها وتبنيها بطريقة روتينية على المستوى الوزارى بدون تخصيص التمويل اللازم لها. أكثر من ذلك فإن مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامى التى كان من الممكن أن تكون مفيدة فى مجال تنفيذ مثل هذه المشروعات كانت نفسها فى حاجة ماسة للدعم المالى أيضا.

٣ــ التطورات الخارجية:

إلى جانب هذه المشكلات الهيكلية والداخلية، فقد كان هناك أيضًا عدد من التطورات الخارجية التى جعلت خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامى غير مسايرة إلى حد كبير للواقع القائم وللقضايا الجارية والاهتمامات الحيوية التى أصبحت تشغل الدول الأعضاء. فقد شهت نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات مجموعة من التحولات الدولية والإقليمية السياسية والاقتصادية(١٩):

* انهيار الاتحاد السوفيتى والتحول نحو القطبية الأحادية، والتحولات والتطورات السريعة فى معظم دول شرق ووسط أوروبا، والتى أدت إلى تبنيها لنظم اقتصادية قائمة على اقتصاديات السوق، وتحقيق الوحدة الألمانية، وقد صاحب هذه العملية تغيرات مؤسسية بعيدة المدى وتحركات سريعة نحو النظم الاقتصادية القائمة على السوق ومزيد من الاندماج فى الاقتصاد العالمى.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

* بروز الإقليمية الجديدة بقوة على الساحة العالمية مع تحقق الوحدة الأوروبية، وبروز النافتا والأبيك.

* تنامى ظاهرة العولمة بأبعادها المتعددة خاصة فى بعدها الاقتصادى، والذى بلغ أوجه بإنهاء عملية التفاوض فى إطار دوره أورجواى (١٩٨٦ ــ ١٩٩٣) وإنشاء منظمة التجارة العالمية لتراقب تطبيق الاتفاقيات التى تم التوصل إليها ومتابعة برامج التنفيذ المختلفة.

وقد ترافق ذلك مع امتداد نشاط البنك الدولى وصندوق النقد الدولى فى دول العالم لإقامة أو دعم المشروعات أو لتفعيل عمليات الإصلاح المالى والهيكلى.

أن هذه التطورات والتحولات العالمية والإقليمية طرحت نفسها على الأجندة العالمية باعتبارها قضايا محورية ذات أولوية آنية فى التسعينيات وما بعدها، وكان لها بالضرورة تأثيراتها وإنعكاساتها المختلفة والمباشرة على الدول النامية بصفة عامة ودول منظمة المؤتمر الإسلامى بصفة خاصة ومن ثم فإن هذه التطورات دعت إلى ضرورة إجراء تعديلات جوهرية فى الفكر الشامل وأيضا فى صياغة السياسة على المستويين القومى والإقليمى، وأصبح من الضرورى أن تواجه دول منظمة المؤتمر الإسلامى هذه القضايا أو على الأقل أن تأخذها بالكامل فى الاعتبار.

علاوة على ذلك فقد برزت مجموعة من القضايا مثل اتساع الفجوة التكنولوجية بين الشمال والجنوب، والتطور الثورى فى الاتصالات وآثاره، وحماية البيئة، وتنمية الموارد البشرية..الخ. هذه النوعية الجديدة من القضايا والتى جاءت إلى المقدمة باعتبارها قضايا ذات أهمية حيوية للعالم كله، كان لابد من التعامل معها من جانب دول منظمة المؤتمر الإسلامى.

ــ وهكذا وفى ضوء ما سبق، برزت الحاجة إلى إعادة صياغة عملية التعاون الاقتصادى بين دول المنظمة ونبعت ليس فقط من التطورات الجارية على الساحة العالمية ولكن أيضا من الخبرات التى اكتسبتها منظمة المؤتمر الإسلامى من خلال تطبيقها لخطة العمل لعام ١٩٨١، وعلى مدى نحو عشر سنوات.

خطة العمل الجديدة لتعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى بين دول المؤتمر الإسلامى:

نتيجة لكل ما تقدم فقد أيد المؤتمر الإسلامى التاسع لوزراء الخارجية فى أغسطس ١٩٩٠ وأيضا اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى فى جلستها السادسة فى أكتوبر ١٩٩٠، أيدتا فكرة إعادة النظر فى خطة عمل ١٩٨١، وأعطى مؤتمر القمة الإسلامى السادس فى داكار فى ديسمبر ١٩٩١ تفويضا للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى لاتخاذ الإجراءات الضرورة لصياغة استراتيجيات جديدة لخطة العمل. وترتيبا على ذلك قامت اللجنة بتطوير وثيقة خطة جديدة سميت خطة العمل لتعزيز التعاون الاقتصادى والتجارى بين الدول الأعضاء فى منظمة

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

المؤتمر الإسلامى والتى تم إقرارها من جانب مؤتمر القمة السابع عام ١٩٩٤[٢٠].

وقد استندت الخطة الجديدة إلى عدد من المبادئ الأساسية:

* فى ضوء حقيقة أن التطورات العالمية قد بلغت أوجها فى إقامة التكتلات الاقتصادية الجديدة فإن الخطة بنيت على أساس أن دول منظمة المؤتمر الإسلامى ينبغى أن تستجيب لهذا التحدى على النحو نفسه، إذا ما رأت أن تحقق لنفسها وضعا ملائما ونصيبا عادلا فى الاقتصاد الدولى.

وقد قامت الخطة على أساس الإيمان بأن الدول الأعضاء فى وضع ممتاز يمكنها من تحقيق الكثير إذا ما قررت استغلال الإمكانات المتاحة لها جماعيا من حيث الموارد الطبيعية والمالية والبشرية والفنية والمقدرات الإنتاجية المتاحة والممكنة والسوق الواسعة التى تتكون من نحو بليون شخص، تتنوع احتياجاتهم لتشمل السلع الزراعية والصناعية والخدمات المختلفة.

* تحقيق الربط بين القطاعات المختلفة.

* التدرجية والمرونة فى تحقيق التعاون بين دول المنظمة ويأتى فى هذا الإطار تشجيع المشروعات التعاونية على المستويين الإقليمى والإقليمى الفرعى.

* تعزيز دور القطاع الخاص داخل إطار المنظمة كوسيلة فعالة لدمج الفاعلين الحقيقيين فى الاقتصاد فى الأنشطة التعاونية وكوسيلة أيضا لتسهيل الارتباط بالاقتصاد العالمى.

* إزالة القيود على تحركات رأس المال والاستثمار كوسيلة لتوفير الدعم المالى للأنشطة والبرامج التعاونية وكمطلب عام فى حد ذاته.

فى ضوء هذه المبادئ جاءت الخطة كوثيقة سياسية ذات برامج عمل تفصيلية، وسعت إلى تغطية ليس فقط المجالات الرئيسية للنشاط الاقتصادى ولكنها امتدت أيضا لتغطى مجالات جديدة حيوية مثل مواكبة التطورات السريعة فى المعلومات والاتصالات، والتكنولوجيا المتطورة، والتركيز الجديد على تطوير الموارد البشرية وحماية البيئة.

ومن ثم فقد اشتملت الوثيقة على عشرة قطاعات أو مجالات للتعاون هى: الزراعة، الصناعة، الطاقة، التعدين، التجارة الخارجية، السياحة، التمويل والنقد، الاتصالات والنقل، التعاون الفنى والتكنولوجى، تطوير الموارد البشرية، والبيئة. ولكل قطاع من هذه القطاعات تم تخصيص فصل فى إطار الخطة، حيث يبدأ كل فصل بمقدمة مختصرة تحدد فيها أهم المشكلات والقضايا المطروحة فى إطاره ثم تحدد مجموعة من الأهداف العامة، ويلى ذلك قائمة من الأنشطة وبرامج العمل الممكنة التى تمثل برامج ذات طبيعة إرشادية، بحيث تترك عملية صياغة المشروعات المحددة للدول الأعضاء[٢١].

وجدير بالذكر أن اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى بين الدول الإسلامية ــ أخذا فى الاعتبار خبرة ودروس الماضى بشأن التعاون الاقتصادى بين دول المنظمة ــ قد

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

اعتمدت ميكاينزم للتنفيذ والمتابعة كجزء لا يتجزأ من خطة العمل، وتتمثل أهم ملامح هذا الميكانيزم فى الآتى:

١- الحاجة على جانب الدول الأعضاء إلى إعداد وتجميع قائمة من الحاجات والمقدرات المتاحة فى القطاعات المحددة بخطة العمل من أجل تطبيق فعال للخطة، بحيث تتضمن المشروعات الملائمة التى تتفق وتلائم احتياجاتها ومن الضرورى أن تكون الأفكار والمقترحات الخاصة بالمشروعات محددة بما يكفل تحقيق وتنفيذ برامج التعاون بين دول المنظمة، وذلك إذا ما أريد لتطبيق الخطة أن يسفر عن إنجازات ملموسة.

٢- إعطاء التفويض لاجتماعات مجموعة الخبراء فى كل قطاع من قطاعات الخطة لمراجعة المتطلبات اللازمة للعمل، وعمل المقترحات ــ عندما يكون ذلك ضروريا ــ للمساعدة فى تنفيذ المقترحات التى تتضمنها الخطة بشأن ذلك القطاع. كذلك فإنها مكلفة بتحديد وتعزيز المشروعات التى تكون قابلة للتنفيذ فى غضون فترة زمنية معقولة.

٣- إنشاء "لجان مشروعات" تكون مهمتها التحضير للمشروعات المحددة مستعينة فى ذلك بالمقدرات المتاحة لدى مؤسسات منظمة المؤتمر الإسلامى، واقتراح الخطوات المطلوبة لتنفيذ تلك المشروعات.

٤- المشاركة الفعلية لرجال الأعمال، فهذه المشاركة تمثل عنصرا جوهريا فى خطة العمل الجديدة على مستوى اجتماعات مجموعات الخبراء (EGM) وبصفة خاصة فى إطار لجان المشروعات ليس فقط نظرا لخبرتهم فى مجال تحديد وتنفيذ المشروعات المحددة ولكن أيضا نظرًا لما يتيحه ذلك من فرصة لدعم الروابط فيما بينهم باعتبارهم الفاعلين الأخيرين فى إطار التعاون.

٥- دمج المؤسسات التمويلية فى هذه العملية من البداية سيكون أمرًا هامًا للتغلب على المشكلة الحادة الخاصة بتمويل تنفيذ المشروعات والأنشطة التى يتم إقرارها[٢٢].

فى ضوء ما أدخلته خطة العمل الجديدة من تطوير وتعديل، يمكن القول بأن منظمة المؤتمر الإسلامى قد نجحت من الناحية الرسمية، ومن خلال ما تعكسه الوثائق الصادرة عنها فى أن تتغلب على الكثير من النواقص والمثالب التى واجهتها خطة عمل ١٩٨١، وأنها مع منتصف السبعينيات قد بدأت عهدًا جديدًا فى تاريخ خطة تعاونها الاقتصادى، ومن الواضح أن دروس الماضى قد تم استيعابها فى وضع هذه الوثيقة الجديدة، ولكن يبقى التساؤل عما إذا كانت هذه التغييرات على الورق قد تم ترجمتها إلى إنجازات ملموسة مع تطبيق تلك الخطة، أم ظلت هذه التغييرات حبيسة الورق فقط.

وعلى الرغم من أن أربع سنوات ليست بالفترة الكافية للحكم العادل والدقيق على هذا الأمر، إلا أنه لا يبدو فى الأفق حتى الآن ما يشير إلى تغير الحال عما كان عليه، فعلى الرغم من أن خطة العمل الجديدة قد قامت على مبادئ جديدة ونماذج وأطر تطبيقية تهدف إلى الإسراع بعملية التنفيذ، ودعم الإرادة

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

السياسية للدول الأعضاء فيما يتعلق بتوسيع وتعزيز التعاون الاقتصادى تحت مظلة المؤتمر الإسلامى، إلا أن السنوات الأخيرة لم تسفر عن إنجازات ملموسة، وكما أورد تقرير البنك الإسلامى للتنمية عام ١٩٩٧، فقد ظل حلم إقامة علاقات اقتصادية قوية وثيقة بين الدول الأعضاء بعيدا عن الواقع.

وهنا يثور التساؤل حول حال التجارة البينية كبؤرة للدراسة وكقطاع حيوى ومجال أساسى من مجالات التعاون بين دول منظمة المؤتمر الإسلامى، وما إذا كان يمثل استثناء من هذا التحليل المتقدم أم إنه على العكس يقدم مثالا جيدا لافتقاد القدرة على الإنجاز، وأين تقف دول المؤتمر الإسلامى فى ضوء مؤشر التجارة البينية من حلم السوق الإسلامية المشتركة الذى يشار إليه دائما باعتباره يمثل الهدف النهائى لأنشطة التعاون الاقتصادى لمنظمة المؤتمر الإسلامى.

ثانيًا: التجارة البنية بين الواقع وحلم السوق الإسلامية المشتركة:

السوق الإسلامية المشتركة هى خطة تكامل اقتصادى يتم فى إطارها اتفاق الأعضاء على إزالة كل التعريفات الجمركية على صادراتها لبعض البعض، واتباع سياسة تعريفية مشتركة تجاه وارداتهم من باقى أنحاء العالم وتسمح بتدفق حر للبضائع ولعوامل الإنتاج (رأس المال، الأرض، التكنولوجيا) فيما بين بعضها البعض[٢٣].

ودول منظمة المؤتمر الإسلامى مدعوة الآن بأكثر من أى وقت مضى لإقامة هذه السوق المشتركة على غرار السوق الأوروبية، ففى ظل عصر التكتلات الذى تحيا فى إطاره الدول الإسلامية، فإنها فى حاجة إلى التكتل والوحدة خاصة فى المجال الاقتصادى حتى تستطيع الوقوف أمام الدول والتكتلات الأخرى موقف الند للدفاع عن مصالحها إلى جانب ذلك فهناك نتائج وخيمة سوف تترتب على تطبيق إتفاقية التجارة الحرة[٢٤]

فمعظم المؤشرات المتاحة حول الآثار المحتملة للجات ترجح كفة الغرم التى تتحملها الدول الإسلامية على كفة الغنم التى تتيحها الإتفاقية ليس بسبب اختلال نصوص الاتفاقية ذاته فحسب وإنما أيضا بسبب انخفاض قدرة الدول الإسلامية على الاستفادة من الفرص التى قد تتاح لتعظيم الأرباح وتقليص الخسائر فى ظل سيادة المنافسة التى تستند عليها مبادئ الاتفاقية ودون مراعاة للفجوة الشاسعة التى تراكمت بين الدول المتقدمة والدول النامية خلال عشرات السنين[٢٥]. ومن ثم فإن السوق الإسلامية المشتركة تمثل المخرج الذى يمكن أن يخرج دول المؤتمر الإسلامى من هذا المأزق فعن طريقها ستحقق هذه الدول التكامل والتنسيق الاقتصادى والتنمية الشاملة فى إطار قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، وهذه السوق سوف تحقق حرية انتقال العمالة بين الدول الأعضاء وتهيئة حرية انتقال رؤوس الأموال واستثماراتها وحرية انتقال البضائع فيما بينها[٢٦].

ومن ثم فالسؤال الآن هو عن حال التجارة البينية بين الدول الإسلامية وأين هى من

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

السوق المشتركة؟ وما هى الجهود التى تبذل لتفعيل هذه التجارة؟

هيكل واتجاه التجارة بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى:

بالنسبة لهيكل التجارة الخارجية لدول المؤتمر الإسلامى فإنه لم يتغير كثيرا عبر السنوات الماضية، فمع قليل من الإستثناءات، فإن الصادرات يظل يسيطر عليها ويسودها المنتجات الأولية مثل الطاقة والمعادن والمنتجات الزراعية، فى حين تتضمن الواردات المنتجات المصنعة والتى تأتى غالبا من الدول الصناعية غير الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى.

ومع ذلك فإنه جدير بالإشارة إلى أن قد حدث تغير محدود فى هيكل التجارة بين الدول الأعضاء ففى حين كانت هناك ست دول من الدول الأعضاء تبلغ نسبة صادراتها المصنعة أكثر من ٥٠% من إجمالى صادراتها عام ١٩٩٠، فإن هذه الدول زاد عددها إلى ١٠ دول عام ١٩٩٤، من بينها خمس دول مثلت المنتجات الصناعية أكثر من ٧٠% من صادراتها. وقد تحقق هذا التغير فى هيكل التجارة الخارجية بفعل التنويع الناجح فى المنتجات خاصة فى صناعة المنسوجات والملابس فى بنجلاديش وباكستان ــ كذلك حدث تغيير فى هيكل التجارة الخارجية بالنسبة لأندونيسيا وماليزيا وتركيا التى وسعت من صادراتها الصناعية على نحو أساسى. ونفس الشئ أيضا حدث بالنسبة للمغرب والسعودية وإن كان عند حد أقل.

من ناحية أخرى فإنه فى حين مثلت المنتجات المصنعة أكثر من ٥٠% من إجمالى واردات الدول الأعضاء عام ١٩٩٠، فإن هناك أربع دول انخفض نصيب المواد المصنعة من إجمالى وارداتها بنسبة تتراوح ما بين ٣٠ ــ ٥٠% وهذه التغيرات رغم أنها محدودة، إلا أنها مشجعة للدول الأعضاء لكى تنتهج نفس المنهج بالقيام بتنويع اقتصادياتها وزيادة إنتاجها من المصنوعات غير التقليدية القابلة للتصدير(٢٧).

وعلى صعيد التجارة البينية والتجارة مع الغير، فإنه يمكن رصد النقاط التالية من خلال أحدث البيانات المتاحة (أنظر جدول ١، ٢):-

* صدرت الدول الإسلامية كمجموعة عام ١٩٩٦ سلع وخدمات تقدر بنحو ٣٣٧,٩ بليون دولار أمريكى للعالم وهو ما يمثل ٧,٢% من إجمالى الصادرات العالمية بزيادة قدرها ٠,٤% عن العام السابق عليه (١٩٩٥).

* أن صادرات الدول الأعضاء إلى الدول الصناعية والدول النامية قدرت بنحو ٢٠٢,٣، ١٥٠,١ بليون دولار أمريكى على التوالى وذلك بالمقارنة بـ ١٩٥,٣ و١٣٣,٨ بليون دولار على التوالى خلال عام ١٩٩٥.

* وفى حين وجهت الدول الأعضاء كمجموعة ٥٣,٥% و٣٩,٧% من صادراتها الكلية للدول الصناعية والدول النامية على التوالى، فإن صادراتها البينية المقدرة بـ ٣٥,٩%بليون دولار عام ١٩٩٦ قد مثلت فقط ٩,٥% من إجمالى صادراتها الكلية، وإذا كان هذا المقدار من الصادرات ونسبته إلى

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

إجمالى الصادرات قد تحسن عن العام السابق عليه حيث بلغت قيمة الصادرات الكلية ٣٠,٥ بليون دولار أمريكى ومثلت ٩,١% من إجمالى الصادرات، فإنه يبقى تحسن جزئى ومحدود، وتبقى الصورة محبطة وغير متناسبة على الإطلاق مع حلم السوق الإسلامية المشتركة.

وتزداد الصورة قتامة إذا ما أضفنا إليها حالة الواردات الكلية، ففى حين بلغ إجمالى واردات مجموعة الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى ٣٨٢,١ بليون دولار عام ١٩٩٦، فإن واردات المجموعة فيما بينها لم تزد عن ٣٩,٤ بليون دولار أمريكى، ومثلت بذلك ١٠,٣% من إجمالى الواردات الكلية. وعلى الرغم أيضا من وجود بعض التحسن بالمقارنة بعام ١٩٩٥ حيث بلغت الواردات الكلية البينية ٣٤,٢بليون دولار ومثلت ٩،٩% من إجمالى الواردات إلا أن يظل أيضا تحسناً جزئيا ومحدودا[٢٨].

وتظل صورة التجارة البينية بشكل عام غير متلائمة مع الأهداف الموضوعة والبرامج المطروحة، بما يشير إلى أن الأمر يحتاج إلى بدل مزيد من الجهد لتوسيع ودعم التجارة البينية بين الدول الأعضاء وإزالة العوائق والقيود أمامها.

* جدير بالذكر أن دول منظمة المؤتمر الإسلامى تتفاوت بشدة فيما بينها من حيث مستوى الدخل ما بين دول منخفضة الدخل (٢٢ دولة) ودول متوسطة الدخل وتضم شريحتين عليا (٦ دول) ودنيا (٢٢ دولة) ودول مرتفعة الدخل (٤ دول)، وذلك وفقًا لآخر البيانات المتوفرة والصادرة عن البنك الدولى (انظر الجدول ٣).

أن هذه التفاوت فى الوضع الاقتصادى لدول المنظمة ينعكس بالضرورة على النشاط الاقتصادى فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى، حيث يتسم بدرجة عالية من التركيز، ومن ثم فإن ٥٠% من النشاط التجارى يتم فى إطار ٦ دول فقط هى (السعودية، ماليزيا، إندونيسيا، الإمارات، إيران، تركيا) بل إنه فى الحقيقة تعد ثلاث دول فقط منها (ماليزيا- السعودية- إندونيسيا) مسئولة عن ٤٣,٤من إجمالى الصادرات البينية و٣٠,٧ من إجمالى الواردات البينية (انظر جدول٤).

وقد يبدو من ذلك أن معظم النشاط الاقتصادى يتم فيما بين الدول الأكثر غنى من دول المؤتمر الإسلامى، ولكن فى الواقع فإن المقارنة بين الجدولين ٣، ٤ توضح أن هذه المقولة ليست صحيحة تماما بشكل عام، فهناك ٣ دول مرتفعة الدخل و٤ دول متوسطة الدخل من الشريحة العليا و١٨ دولة متوسطة الدخل من الشريحة الدنيا ليست من بين المجموعة التى تصنف باعتبارها الأكثر نشاطا. بالفعل فإن معظم الدول الغنية فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى هى من الناحية الواقعية تعد ذات توجه خارجى من حيث تجارتها مع الدول الأخرى الأعضاء. فالصادرات البينية لثلاث دول مرتفعة الدخل وأربع دول متوسطة الدخل من الشريحة العليا تبلغ ١٣,٦% من إجمالى

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

صادراتها الدولية، كما أن وارداتها البينية تمثل ٨,٩% من إجمالى وارداتها الدولية، بل أن الدولة العضو الأكثر غنى فى إطار المجموعة ذات الدخل المرتفع وهى برونای لديها أقل نصيب من حيث التجارة فى إطار المنظمة، حيث تبلغ صادراتها ٠,٧٥% ووارداتها ٠,٨٣% (أنظر جدول ٥).

ويمكن تفسير عدم اهتمام الدول الأعضاء الغنية بالتجارة البينية بأن معظم صادراتها تتكون من البترول ومنتجاته، التى تعد دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OECD من أكبر المستوردين لها، فى حين أن وارداتها تتكون غالبا من منتجات ترفيهية غير منتجة وغير متاحة فى العالم الإسلامى(٢٩).

وبمقارنة نسبة التجارة البينية إلى التجارة الإجمالية فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى والتى تبلغ ١٠% بتلك الخاصة بالتجمعات الإقليمية القوية الأخرى يتضح مدى ضعف العلاقات التجارية الإسلامية. حيث تشير البيانات المتاحة عن عام ١٩٩٥ أن نسبة التجارة الإقليمية البينية قد بلغت ٦٧%، ٦١%، ٣٦% من إجمالى التجارة لكل من الأبيك والاتحاد الأوروبى والنافتا على التوالى. وأن أكثر المناطق الجغرافية تكاملا هى أوروبا الغربية (٦٩%) تليها آسيا (٥١%)، ثم أمريكا الشمالية بنسبة ٣٦%. (أنظر جدول ٦)(٣٠).

إن هذا المستوى المنخفض للتجارة البينية فى إطار المؤتمر الإسلامى يبرز على الرغم من الجهود التى تبذلها منظمة المؤتمر الإسلامى بأجهزتها الفرعية والمنتسبة، والتى يمثل بنك التنمية الإسلامى أهمها فى هذا المجال حيث قام بمجهود كبير من أجل دعم هذه التجارة البينية ماليًا من خلال برامج مختلفة للتمويل.

ـ بنك التنمية الإسلامى ودوره التمويلى لدعم التجارة البينية:

يلتزم بنك التنمية الإسلامى بتعزيز جهوده لتشجيع ودعم التعاون بين الدول الأعضاء من خلال قنوات مختلفة بما فى ذلك التجارة البينية، ومن أجل هذا الهدف قرر البنك أن يلعب دورًا فعالا من خلال البحث عن الوسائل التى من شأنها ربط عمليات تمويل التجارة بتمويل المشروعات كلما أمكن ذلك، من خلال البحث عن المشروعات التى يمكن أن تولد منتجات قابلة للتصدير للدول الأعضاء الأخرى.

إلى جانب ذلك فإن البنك وضع ثلاث برامج لتمويل التجارة كان لها دور هام فى تشجيع التجارة بين الدول الأعضاء.

١ – عمليات تمويل تجارة الواردات:

Import Trade Financing Operations (ITFO)

وتتمثل أهدافها فى الآتى:

* مساعدة الدول الأعضاء فى برامجها الإنمائية عن طريق تمكينها من استيراد السلع التى لها تأثير إيجابى على التنمية لديها.

* تشجيع التجارة فيما بين الدول الأعضاء من خلال إدارة هذه العمليات فيما بينها.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

* تقديم نمط لتخصيص الأموال السائلة للبنك وفقا للشريعة الإسلامية ومن ثم توليد دخل شرعى للبنك.

ووفقا لهذه الأهداف، فقد بدأ برنامج عمليات تمويل تجارة الواردات عام ١٣٩٧ هجرية (١٩٧٧) لتمويل استيراد المواد الأولية، والسلع الوسيطة والسلع الرأسمالية من جانب الدول الأعضاء.

ويشير التقرير السنوى للبنك إلى أن الدول الأعضاء قد استفادت من الخطة من خلال استيراد المواد الأولية، السلع الوسيطة، والسلع الرأسمالية فى تحقيق إنتاج أفضل ومن ثم خدمة التنمية الاقتصادية لديها.

كذلك ساعدت الخطة فى تشجيع التجارة فيما بين الدول الأعضاء إلى جانب ذلك فقد عملت كحافز لها للانتفاع من الأموال السائلة للبنك بما يتفق والشريعة الإسلامية، وقد أصبحت مصدرا مهما للدخل، ومن ثم مكملا لقاعدة موارد البنك.

وقد حدد البنك بعض المنتجات الهامة التى يتم إعطائها الأولوية فى إطار التجارة البينية بين الدول الأعضاء، وهى تلك المنتجات التى تمثل فائضا تصديريًا لدى بعض الدول الأعضاء فى الوقت الذى يتم فيه استيرادها من جانب دول أعضاء أخرى من دول غير أعضاء.

وقد بلغ إجمالى المخصصات الصافية التى قدمت إلى ٣٢ دولة فى إطار برنامج عمليات تمويل تجارة الواردات منذ بداية عام ١٣٩٧ هجرية وحتى ١٤١٨ هجرية ٨٣٣٥٠٧ مليون دينار إسلامى (١٠٤٨٣٠٩ مليون دولار)[٣١].

٢- برنامج تمويل الصادرات:

Export Financing Scheme (EFS)

بدأ برنامج تمويل الصادرات عام ١٤٠٨ هجرية تحت اسم "خطة تمويل التجارة طويلة الأجل (LTTFS) بهدف التوسع فى أنشطة البنك فى مجال تمويل التجارة من أجل تيسير تصدير البضائع من الدول الأعضاء، ومن ثم فإن برنامج تمويل الصادرات هو بمثابة تسهيل تمويلى للتصدير صمم لتمويل تصدير البضائع غير التقليدية التى تنتجها الدول الأعضاء لدول أخرى أعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى والدول الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. والبرنامج له عضويته ورأسماله وميزانيته وموارده الخاصة، ومع نهاية ١٤١٨ هجرية كان هناك ٢٣ عضو بالبرنامج وكانت فترة السماح فى إطار الخطة تتراوح ما بين ٦ ــ ٦٠ شهرا، إلا أن مجلس المديرين التنفيذيين للبنك قام عام ١٤١٨هجرية بمد فترة السماح إلى ١٠ سنوات بالنسبة للبضائع الرأسمالية كالسفن والآلات ....الخ.

وقد بلغ إجمالى المخصصات فى إطار البرنامج منذ بدايته وحتى عام ١٤١٨ هجرية ٣٠٦ مليون دينار إسلامى (٤٢٩ مليون دولار أمريكى) وجهت إلى ١٢٦ عملية لصالح الدول الأعضاء المصدرة[٣٢].

٣- حافظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية: Islamic Banks, Portfolio for Investment and Development (IBP).

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

فى عام ١٤٠٨ هجرية أنشأ البنك بالاتفاق مع البنوك الإسلامية الأخرى صندوقا مستقلا يعرف باسم حافظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية ويتولى إدارته بنك التنمية الإسلامى.

والعملاء المستهدفون الرئيسيون للصندوق من القطاع الخاص فى الدول الأعضاء. وقد بلغ عدد العمليات التى أقرها الصندوق منذ ١٤٠٨ هجرية وحتى ١٤١٨ هجرية ١٢٥ عملية من ١٨ دولة عضو، وخصص لها ١٧١٤ مليون دولار أمريكى.

وبشكل عام يمكن القول أن إسهام بنك التنمية الإسلامى فى تمويل عمليات التجارة فيما بين الدول الإسلامية الأعضاء كان مرضيا إلى حد كبير فقد بلغ إجمالى المخصصات فى إطار خطط تمويل التجارة الثلاث منذ بدايتها ٩٨٥٤ مليون دينار إسلامى (١٢٦٢٦ مليون دولار) (انظر جدول ٧) وهو إسهام له وزنه فى مجال تمويل التجارة بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، ورغم ذلك لا تزال مشكلة تمويل التجارة قائمة باعتبارها من العقبات الرئيسية أمام دفع التجارة البينية بين الدول الأعضاء[٣٣].

وهكذا يبدو أن الجهود التى اضطلعت بها منظمة المؤتمر الإسلامى لإزالة العوائق التى تعوق التجارة البينية وإعطائها دفعة أكبر خاصة على مستوى التنظيمات (تطوير إتفاقية إطارية لإرساء نظام تفضيلى للتجارة (TSP/oic) من جانب المركز الإسلامى لتنمية التجارة، وعلى المستوى المالى (جهود بنك التنمية الإسلامى فى وضع البرامج المختلفة لتمويل التجارة، وعلى مستوى المعلومات والترويج (جهود المركز الإسلامى لتنمية التجارة لإنشاء شبكة معلومات للدول الإسلامية (TINIC) وإقامة المعارض الإسلامية بشكل منتظم...الخ. فإنه لا تزال التجارة البينية الإسلامية، والتعاون الاقتصادى عامة بعيدين عن مواجهة آمال وتوقعات الأمة الإسلامية لإنشاء سوق إسلامية مشتركة.

إن ذلك يستدعى التساؤل عن المعوقات والإمكانات أى العوامل التى يبدو أنها تعوق تفعيل هذه الآليات للوصول إلى إنجازات ملموسة من ناحية والإمكانات التى يمكن أن تدفع فى هذا الاتجاه من ناحية أخرى، وهذا ما ستتناوله الدراسة فى القسم التالى:

ولكن قبل ذلك قد يكون مفيدا الإشارة إلى خبرة الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى فى العمل فى ظل أطر إقليمية وإقليمية فرعية خارج نطاق المنظمة، والذى عاده ما يوصى به باعتباره أحد الوسائل لتفعيل التعاون الإسلامى عامة، ودعم التجارة البينية خاصة، باعتبار أن العمل على مستوى عدد كبير من الدول (٥٦ دولة) يجعل من الصعب الوصول إلى نتائج إيجابية ملموسة، وذلك على عكس العمل فى ظل أطر محدودة عدديًا ومتقاربة جغرافيا وبينها قدر من التضامن الإقليمى، وباعتبار أيضا أن المجموعات الفرعية فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى تمثل قوة دافعة هامة للتجارة البينية بين دول المنظمة، حيث تشير البيانات إلى أنه فى عام ١٩٩٥ مثلت التجارة الإقليمية البينية ٤٣%

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

من إجمالى التجارة البينية فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى(٣٤).

خبرة الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى مع التجمعات الإقليمية:

بداية ينبغى توضيح أن الدارسة لا تهدف فى هذا الجزء إلى تحليل وتقييم شامل لجميع التجمعات الإقليمية والإقليمية الفرعية التى تمثل الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى جزء من عضويتها أو كل عضويتها، والذى تتفاوت فى أغراضها وأهدافها ودرجات نجاحها، فهذا يخرج عن حدود أهداف الدراسة ويتطلب إجراء دراسة مستقلة له، ولكن تكتفى الدراسة فى هذا الجزء بتناول الملامح العامة للخبرة الإجمالية لهذه التجمعات فقط، مع تقديم بعض المؤشرات على مدى نجاح بعضها فى دعم العلاقات التجارية البيئية من خلال بيانات خاصة بنسبة التجارة البينية إلى إجمالى التجارة الخارجية لها، ثم بيان أهم المعوقات التى تحول دون تحقيق معظمها لمستوى أكثر تقدما فى الأداء.

وتشير البيانات إلى أن أكثر من ثلثى الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى هى دول أعضاء فى خطط وبرامج للتكامل الاقتصادى الإقليمى والإقليمى الفرعى وبصفة خاصة الدول الأفريقية والعربية، وعلى الرغم من أن الكثير منها قد وضع لنفسه صور متقدمة للغاية للتكامل كأهداف فعلية له، إلا أن القليل جدا منها هو الذى نجح فى تحقيق تقدم وبلوغ الأهداف الأصلية له(٣٥).

بل أن بعض هذه التجمعات قد أختفى من الوجود مثل مجلس التعاون العربى (١٩٨٩)، الذى كان يضم العراق ومصر والأردن واليمن، والاتحاد الاقتصادى والجمركى لأفريقيا الوسطى (١٩٦٦) والذى كان يضم الجابون وتشاد والكاميرون بالإضافة إلى دولتين من غير أعضاء المؤتمر الإسلامى.

وبصفة عامة يمكن القول أن حجم الإنجاز للتجمعات الإقليمية فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى ليس كبيرًا، وأن الإنجازات المحدودة التى تحققت قد تركزت فى قطاع التجارة، فى حين أهمل تماما التكامل الصناعى حتى أنه لم يكن له وجود فى معظم البرامج، وذلك على الرغم من أن التكامل فى الإنتاج يمثل القوة الدافعة الحقيقية لجميع القطاعات الأخرى بما فى ذلك التجارة البينية ، خاصة فى ظل تشابه الهياكل الإنتاجية فى الدول الإسلامية والنامية عمومًا.

وبالتركيز على التجارة البينية فى إطار هذه التجمعات الاقتصادية الإقليمية التى تضم دول أعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، يلاحظ اتجاه عام يتمثل فى تباطؤ معدل نمو التجارة فى إطارها بالمقارنة بالسبعينيات، وهذا الموقف يعود إلى التغيرات العميقة فى البيئة الاقتصادية والمالية الدولية والتى تمثلت أهم ملامحها فى أزمة الديون التى تجتاح الكثير من دول المؤتمر الإسلامى، والانهيار العام فى أسعار السلع الأساسية التى تصدرها تلك الدول خاصة البترول الذى يمثل السلعة الرئيسية فى إطار تجارتها البينية(٣٦).

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

وتشير البيانات التى يتيحها البنك الإسلامى للتنمية عن تدفقات التجارة البينية عن مجموعة هذه التجمعات الإقليمية[٣٧] فى عام ١٩٩٦، إلى أن التجارة البينية منخفضة إلى حد كبير فى كل هذه التجمعات الإقليمية وهى متناقصة بالمفهوم النسبى فى إطارها جميعا فيما عدا الآسيان (اتحاد دول جنوب شرق آسيا) والأكواس (الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا). فعلى الرغم من أن التجارة البينية لدول الآسيان كانت عند أقل مستوياتها بالمفهوم النسبى، إلا أنها زادت بشكل محدود من ٢,٣% عام ١٩٩٥ إلى ٢,٤% عام ١٩٩٦. (أنظر جدول ٨) أما الأكواس فقد بلغت التجارة البينية فى إطاره أعلى معدلاتها، وزادت من ٤,٧% عام ١٩٩٥ إلى ٤,٩% عام ١٩٩٦ (أنظر جدول ٩). كذلك زادت التجارة البيئية لدول الاتحاد الاقتصادى والجمركى لأفريقيا بشكل هامشى ما بين عامى ١٩٩٥، ١٩٩٦.

على الجانب الآخر فقد انخفضت التجارة البينية فى إطار منظمة التعاون الاقتصادى من ٤,٣% عام ١٩٩٥ إلى ٣,٥% عام ١٩٩٦، كذلك انخفضت التجارة البينية من ٤,٦% عام ١٩٩٥ إلى ٤,٣% عام ١٩٩٦ فى إطار مجلس التعاون الخليجى (أنظر جدول ١٠)، وكذلك انخفضت من ٣,٦% عام ١٩٩٥ إلى ٣,١% عام ١٩٩٦ فى إطار اتحاد المغرب العربى[٣٨] (أنظر جدول ١١). والواقع فأن هذا الانخفاض الحادث فى إجمالى التجارة البينية فى إطار هذين التجمعين الإقليمين الأخير (مجلس التعاون الخليجى – اتحاد المغرب العربى) لا يتناسب على الإطلاق مع الهدف الذى أرساه التجمعان لنفسيهما منذ البداية وهو تحقيق الوحدة الاقتصادية، وتحقيق السوق المشتركة كهدف مرحلى بحلول عام ١٩٩٩، الذى أنقضى وحال التجارة البينية فى إطارهما على هذا النحو[٣٩].

وعلى مستوى الجامعة العربية فإن التجارة البينية العربية ليست أفضل حالا، فعلى الرغم من أن معدل التجارة البينية إلى أجمالى التجارة الخارجية للدول العربية قد ارتفع من ٦،٦% عام ١٩٨٠ إلى نحو ٩,٥% عام ١٩٩٠، إلا أنه أخذ فى التراجع حيث بلغ ٩,٢% عام ١٩٩٥، وبذلك فما زال مستوى التجارة العربية البينية محدودًا للغاية بالنسبة لدول تقع فى إقليم واحد تربطها شبكة هائلة من العوامل المشتركة وتعلن دائما عن رغبتها وعملها على تطوير التعاون الاقتصادى، ولا يقارن بمستوى التجارة بين دول الاتحاد الأوروبى والتى تزيد عن ثلثى التجارة الخارجية لتلك الدول[٤٠]. كذلك فإن هذا المستوى لا يقارن بمستوى التجارة العربية مع الدول الصناعية المتقدمة وخاصة فى أوربا. فعلى سبيل المثال فإن صادرات الدول المتوسطية العربية (تونس – الجزائر – المغرب – الأردن – سوريا – لبنان – مصر) إلى أوربا فى الفترة من ٩٠ – ١٩٩٤ قد بلغت ٦٠,٢ من إجمالى صادراتها، كما بلغت واردات الدول المتوسطية العربية فى نفس الفترة من أوربا ٥٠% من إجمالى وارداتها[٤١]

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

. وهو ما يبين مدى اعتماد التجارة العربية على الدول المتقدمة وخاصة الأوربية.

وجدير بالملاحظة أن هذا المعدل المنخفض للتجارة البينية العربية لا يعبر فعليا عن تجارة عربية ــ عربية لأن جانبًا مهمًا من التجارة العربية البينية هو فى الواقع تجارة محولة أى ترانزيت لسلعة مصنوعة كليا أو جزئيا خارج الدول العربية، فإذا أخذ هذا الأمر فى الاعتبار، فإن المستوى الحقيقى للتجارة العربية البينية سوف يقل كثيرا عن نسبة الـ٩,٢%[٤٢].

وجدير بالذكر أنه منذ بداية التسعينيات ترددت أفكار تتراوح ما بين أحياء وتفعيل السوق المشتركة المصغرة القديمة وتأسيس سوق جديدة تبدأ بمنطقة تجارة حرة، وقد انتهى الأمر إلى التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة فى فبراير ١٩٩٧ على أن يتم تنفيذها خلال عشر سنوات ابتداء من مطلع عام ١٩٩٨، وقد انعقد مجلس الوحدة الاقتصادية فى تقريره نصف السنوى الصادر فى يونيو ١٩٩٧ هذه الأمد الطويل مشيرا إلى عدم ضرورة الانتظار عشر سنوات من أجل استكمال تحرير التجارة البينية العربية وقد اصطدمت بداية التطبيق الفعلى لإعلان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام ١٩٩٨ بعدة عقبات أهمها: قوائم السلع المستثناة من تحرير التجارة والتى وصلت فى عشر دول فقط إلى ٦٠٠ سلعة، وغياب النصوص التى تؤكد على آليات الألزام فى التطبيق للدول الموقعة على اتفاقية إقامة هذه المنطقة، مما أدى إلى عدم وجود تكلفة لعدم الالتزام بتطبيق الاتفاقية وفتح الباب أمام خضوع تطبيق الاتفاقية من الدول الموقعة عليها إلى عوامل مزاجية. إضافة إلى ذلك فإن وضع تحرير التجارة كهدف وليس كمرحلة انتقالية باتجاه الوصول إلى الاتحاد الجمركى ثم إلى السوق المشتركة إنما يولد حالة من التباطؤ فى التنفيذ باعتبار أنه ليست هناك مراحل أخرى بعد تحرير التجارة ينبغى الاستعداد لها بالإسراع فى تحرير التجارة البينية العربية، كما أن وضع تحرير التجارة السلعية كهدف نهائى هو أمر هزيل لأن التعاملات الاقتصادية العربية الأكبر والأهم هى فى مجالات حركة البشر للعمل أو السياحة وحركة رأس المال للاستثمار المباشر وغير المباشر وهو ما يستدعى تطوير مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للانتقال إلى الاتحاد الجمركى ثم السوق العربية المشتركة. ولكن يبدو أن ضعف الإرادة السياسية من ناحية والخلافات والأزمات السياسية العربية من ناحية أخرى، ومشاريع التكتل الإقليمى المطروحة على العرب من الخارج مثل السوق الشرق أوسطية والشراكة الأوروبية المتوسطية والتى تؤدى إلى تشتيت اهتمامات وتركيز الدول العربية بعيدا عن التكتل الإقليمى من ناحية ثالثة، تمثل عوامل محبطة لقيام مثل هذا التكتل العربى[٤٣].

فى ضوء هذه الملامح المقدمة لما أسفرت عنه الكثير من برامج التكامل الإقليمى فيما بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى، وخاصة فى مجال التجارة البينية، يتضح أن

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

هذه البرامج لا تزال قاصرة عن لعب دورها المتوقع فى دفع التجارة البينية بين دول المنظمة والوصول بها إلى مستوى يبرر ويسوغ وفى نفس الوقت يؤهل لقيام سوق إسلامية مشتركة.

وهناك العديد من التفسيرات التى تقدم لهذا المستوى المتدنى لحجم الإنجاز والفعالية فى إطار هذه البرامج، وهى تتضمن نوعين من القيود: قيود داخلية وأخرى خارجية

١ــ القيود الداخلية:

ويمكن فى إطارها الإشارة إلى الآتى:

* أن معظم نظم وبرامج التكامل الإقليمى التى ولدت فى إطار المؤتمر الإسلامى تقوم على تكامل السوق حيث تركز على الوسائل التى من شأنها إزالة العوائق التى تعوق تدفق التجارة وعلى إرساء حماية جمركية مشتركة (تكامل سلبى)، فى حين أنها لا تعطى اهتماما لإجراءات التكامل الإيجابى (السياسات المشتركة والتكامل الصناعى) فينبغى أن يكون واضحا أن تكامل السوق وحده غير كاف وغير فعال بين الدول النامية (التى ينتمى إليها دول منظمة المؤتمر الإسلامى) نتيجة لتشابه هياكلها الإنتاجية فمعظم هذه الدول ــ كما هو معروف تصدر المواد الأولية والقليل من المنتجات المصنعة وتستورد المنتجات المصنعة، (سواء بضائع استهلاكية، أو رأسمالية، ومنتجات غذائية)، ومن ثم فإن هذه الدول سوف تجنى أكثر من خلال تبنى برنامج للتكامل الصناعى الذى سيكون بمثابة الدافع والوسيط لتحقيق التكامل التجارى.

إلى جانب ذلك فإن افتقاد سياسة مشتركة فيما يتعلق بالاستثمارات، الأجنبية، أو على الأقل تنسيق معين بهذا الشأن كان أيضا عاملا هامًا فى تقويض جهود التكامل الصناعى.

* إلى جانب ذلك فإن اختلاف مستويات التنمية وأنماطها، والفجوة الكبيرة بين مستويات التصنيع تقود غالبا إلى توزيع غير عادل للفوائد والخسائر الناجمة عن التكامل. فالدول الأقل نمو The Least Developed Countries لا تحصل على أى فوائد آنية ولكن على العكس فأنها تتأثر بالآثار المعاكسة والسلبية لتحرير التجارة والتى تحدث نتيجة انخفاض عوائدها من الجمارك، والتدهور فى موازين مدفوعاتها.....الخ.

فتحرير التجارة سيقود إلى الظاهرة المعروفة باستقطاب المكاسب لصالح الشركاء الأكثر تقدما Gains Plorisation for the more advanced Partners. – الذين سوف يتمكنوا من تصريف بضائعهم المصنعة التنافسية وجذب الاستثمارات الأجنبية.

ونظرا لغياب الإجراءات التصحيحية أو التعويضية، فإن الدول الأقل نموًا تتبنى إحدى استراتيجيتين:-

– إما الانسحاب من المجموعة كما فعلت تشاد حينما انسحبت من الاتحاد الاقتصادى والجمركى لأفريقيا الوسطى وهندوراس حينما انسحبت من السوق المشتركة لأمريكا الوسطى.

– أو إنها تقوم بعرقلة عملية التكامل من خلال إجراءات انتقامية مثل اللجوء إلى فرض

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

قيود غير تعريفية شديدة أو عن طريق طلب معايير منشأ دقيقة ومقيدة للغاية مثل ما تقوم به عمان الآن فى إطار مجلس التعاون الخليجى).

ومثل هذه العوائق يمكن التغلب عليها جزئيا لو قام الأعضاء بتبنى ميكانيزمات ملائمة لتوزيع وإعادة توزيع الفوائد. على أية حالة فإن الخبرة أثبتت أن مثل هذه الميكانيزمات تواجه بمشكلات تمويلية نظرا لان الدول الأكثر تقدما فى إطار التجمعات الإقليمية، والتى من المتوقع أن تقوم بتمويلها، هى نفسها تمر بمصاعب مالية مثال ذلك ما تمر به الجابون والكاميرون والكونغو وزائير والتى تعد دول متقدمة فى إطار المجموعة الاقتصادية لدول أفريقيا الوسطى (١٩٨٣) من تدهور اقتصادى أعقب ما واجهته من أزمة الديون والانخفاض فى أسعار صادراتها.

* ضعف آليات تحرير التجارة يعد أيضا سببًا من أسباب فشل التجمعات الإقليمية مثال ذلك الإبقاء على قوائم مستثناة من التحرير (اتفاقية تحرير التجارة العربية الأخيرة)، الإبقاء على قيود تعريفية مثل تراخيص الاستيراد والسيطرة على النقد الأجنبى، وتبنى قواعد منشأ مقيدة....الخ. كل هذه الأمور من شأنها أن تبطل وتنسف المزايا التفضيلية والتعريفية.

* غياب أو عدم كفاءة ميكانيزمات المدفوعات والتمويل وتأمين التجارة الإقليمية يمثل أيضا عائقًا أمام جهود التحرير.

* ضعف أو غياب البنية التحتية فى مجال الاتصالات والمعلومات يمثل أيضًا عائقًا أمام توسع التجارة الإقليمية.

* أن الكثير من الدول الأعضاء فى تجمعات إقليمية خاصة الأفريقية منها تعانى مصاعب اقتصادية واجتماعية ناجمة عن الكوارث الطبيعية (الجفاف ــ المجاعات....الخ) والاضطرابات والمشكلات الاجتماعية[٤٤].

* الطموحات السياسية القومية للدول الداخلة فى عمليات للتكامل، تشكل أيضا مشكلة محورية، بل ربما تكون هى الأكثر أهمية. فعادة ما تجد الدول الجديدة التى لا تزال تشعر بالغيرة على الامتيازات التى اكتسبتها مؤخرًا بفعل استقلالها القومى أنه من الصعب أن تشارك برغبتها وإرادتها فى عملية سوف تضطرها للتخلى عن هذه الامتيازات باسم التضامن الإقليمى، والتى تعد آثارها المستقبلية غير مؤكدة، فى الوقت الذى تلمس فيه القيود التى تنجم عنها من خلال خبرتها اليومية. أن مثل هذا القرار يصعب أيضًا اتخاذه من جانب دول يعانى معظمها من انقسامات داخلية ودينية وأثنية ولغوية، ويحيا فى إطار حدود مرسومة لا يسلم بها فى كثير من الأحيان باعتبارها حدود مصطنعة موروثة من العهد الاستعمارى[٤٥].

ويوضح ذلك كيف أن الدول الإسلامية أصبحت تتعامل مع بعضها البعض من منطلق المصلحة القومية القطرية الضيقة وليس من منطلق مفهوم الأمة الإسلامية. متجاهلة بذلك

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

ومتناسية أن الإسلام قد قدم العديد من العناصر الضرورية للتكتل من خلال أحكامه ومبادئه، فمنع فرض الرسوم الجمركية بين مناطق الأمة الإسلامية، حتى ولو أخذت شكل الدول كما هو الحال الآن، وأعتبر العالم الإسلامى دارًا واحدة من حق المواطن فيها أن ينتقل ويستقر فى أى بقعة ممارسًا لنشاطه الاقتصادى موظفا لما لديه من أحوال(٤٦).

٢ــ القيود الخارجية:

إلى جانب هذه المشكلات الداخلية الهامة، هناك أيضًا قيود خارجية يتمثل أهمها فى البيئة الاقتصادية ــ المالية الدولية غير الملائمة للدول النامية بشكل عام خلال الثمانينيات، والتى أعاقت جهود التكامل الإقليمى نظرا لأن معظم هذه الدول قد قام بتطبيق برامج للتكليف الهيكلى على المدى القصير بهدف استعادة التوازن الاقتصادى الكلى من أجل أن يصبح قادرًا على الوفاء بمديونيته فى مواجهة الدائنين، ومن ثم أدت المديونية الضخمة وبرامج التكيف الهيكلى من ناحية إلى انخفاض وارداتها وتقييد المدخل إلى أسواقها، كما أنها من ناحية أخرى زادت وعمقت بعض المشكلات الخاصة بمنظمات التمويل الجماعية (الصناديق، والبنوك الإقليمية...الخ) فى مجال تقديم الأموال.

ولكن حتى لا يكون هناك أى نوع من المبالغة فى تصوير المعوقات الخارجية فإنه ينبغى ملاحظة أمرين:ــ

أولهما، أن من بين الآثار المترتبة على برامج التكيف الهيكلى تحقيق التقارب فى استراتيجيات النمو، الأمر الذى يمكن أن يساهم فى تمهيد الطريق لتحقيق التكامل على أساس سليم.

الأمر الثانى، أن منظمات التمويل الجماعية فى إطار العالم الإسلامى تتسم من البداية بضعف مساهمتها بالمقارنة بما ينبغى أن يكون عليه دورها انطلاقا من مفهوم التكافل بين الدول الإسلامية، فإذا كان هناك أمر بالتكامل بين أفراد الدولة الإسلامية، وإذا كانت الدول الإسلامية هى فى الأصل دولة واحدة فإنه لابد تبعا لذلك أن ينسحب الأمر بالتكامل إلى ما بين الدول الإسلامية، فقيمة التكافل هى قيمة كلية لا ترتبط بالعلاقة بين الأفراد فحسب ومن ثم فإنه بحكم التطور الحادث فى شكل الدول الإسلامية، فإن على هذه الدول أن تتكافل مع بعضها البعض. وكما أوضحت الدراسة فى موضع سابق فإن التفاوت بين الدول الإسلامية فى مستوى الدخل هو تفاوت كبير ومن ثم يسمح للدول الغنية بأن تكفل الدول الفقيرة بما لا يدعها فريسة لمنظمات التمويل الدولية لتتحكم فى مصائرها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

وبإلقاء نظرة سريعة على جانب رئيسى من هذه المعونات والذى يقدم عبر مؤسسات التنمية الإقليمية والقومية العربية، نجد أن مساهمات تلك المؤسسات والصناديق وفقا لأحدث البيانات المتاحة عن عام ١٩٩٨ ليست كبيرة اللهم فيما عدا البنك الإسلامى للتنمية الذى بلغت مساهمته ١٢٤٧٠,٦٧ مليون دولار، بما يوازى ٢٦,٧% من إجمالى

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

مساهمات تلك المؤسسات والصناديق (انظر جدول ١٢).

من ناحية أخرى فإنه بالنظر إلى مجموعات الدول المستفيدة نجد أن الدول العربية هى الأكثر استفادة من هذه المعونات المقدمة حيث تستحوذ على ٦٢,٩% منها فى حين يبلغ نصيب الدول الأفريقية والتى تضم معظم الدول الأقل نموا فى إطار العالم الإسلامى ١٦,٨% (أنظر جدول ١٣)

أكثر من ذلك فإنه إذا نظرنا إلى التوزيع الجغرافى للمعونات المقدمة من تلك الصناديق والمؤسسات حسب الدول المستفيدة، نجد بعض الظواهر التى تستحق التعليق. مثال ذلك أن الصين تأتى كخامس أكبر دولة متلقية للمعونات المقدمة عبر الصندوق الكويتى بعد سوريا ومصر والمغرب وتونس والأردن، حيث بلغ ما حصلت عليه ٤٨,٧٤ مليون دولار.(٤٧)

ولا يمكن فهم ذلك الأمر إلا باعتباره نوع من المقايضة السياسية تحاول بها الكويت كسب الصين لتدفعها للتصويت ضد العراق ولصالحه فى إطار مجلس الأمن.

وهكذا فإن التوزيع الجغرافى للمعونات الإسلامية أصبح يتم وفقا للمصالح القطرية والقومية الضيقة التى صارت هما المرشد فى رسم وتوحيد سياسات المعونات للدول الغنية فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى، وبعيدا عن أى محاولة لأعمال مفهوم التكافل بين الدول الإسلامية فى هذا الشأن.

* واستكمالا لتحليل أهم القيود الخارجية التى تعوق التكامل الإقليمى فى إطار العالم الإسلامى فإنه لابد من التأكيد على أهمية علاقات التبعية فى هذا الشأن، تلك العلاقات التى لا تزال تربط الدول الإسلامية والنامية عامة بدول الشمال، ويعود ذلك من ناحية إلى عدم رغبة دول الشمال فى خروج الدول النامية من دائرة نفوذها ومن ناحية أخرى عدم قدرة الدول النامية على تخيل إمكان التخلى عن الشمال (القابلية للاستعمار بمفهوم مالك بن نبى) مما يجعلها تتقاعس عن تطوير علاقات إيجابية فيما بينها خوفا من المجازفة بعلاقاتها مع دول الشمال(٤٨). ويتضح ذلك وكما سبقت الإشارة من محاولات الاتحاد الأوروبى وكذلك الولايات المتحدة تكريس ربط دول المنطقة العربية بها من خلال المشاريع الإقليمية المختلفة المطروحة كدول فرادى وليس كمجموعة إقليمية متماسكة فى إطار جامعة الدول العربية.

فى ضوء ذلك فإن من بين العوامل التى تطرح باعتبارها قيود خارجية على التكامل الإقليمى فى إطار العالم الإسلامى، سلوك الشركات متعددة الجنسية وحكومات الدول المتقدمة التى لم تقدم حتى الآن أية تسهيلات للدول النامية الساعية لتحقيق التكامل فيما بينها(٤٩).

تلك إذن هى أهم الملامح العامة لصورة التكامل الإقليمى فى إطار العالم الإسلامى وما تصادفه محاولات تحقيقه من عقبات وقيود داخلية وخارجية.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

والدافع فإن هذه العقبات على المستوى الإقليمى لا تنفصل ولا تختلف عن تلك القائمة على المستوى الماكرو أى تلك التى تصادف محاولات تحقيق التعاون الاقتصادى على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامى والعالم الإسلامى ككل.

فكثير منها ينطبق ويصدق على هذا المستوى، ولكن تبقى بعض العقبات الأخرى التى يمكن تلمسها على مستوى المنظمة ككل، وفى مجال التجارة البينية بصفة خاصة، وفى مواجهتها تظل هناك بعض الإمكانات التى تبعث الأمل فى إمكانية تغيير الصورة القاتمة القائمة التى رسمتها الدراسة والتى قد تساعد فى تفعيل آليات التعاون للوصول إلى نتائج أفضل.

ثالثًا: التعاون الاقتصادى فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى: بين العقبات والإمكانات:

العقبات:

بداية يمكن القول أنه مع الاعتراف بأن هناك بعض القيود الدولية النابعة من البيئة العالمية والتى تؤثر سلبيًا على التفاوت الاقتصادى بين دول المؤتمر الإسلامى وخاصة فى مجال التجارة البينية، إلا أن الدراسة تميل إلى اعتبار أن العوائق الداخلية النابعة من دول المؤتمر الإسلامى أنفسها وطبيعة نظرتها للمنظمة هى العوائق الأهم فى هذا المجال. فلا يمكن انكار أن التغيرات السياسية والاقتصادية العالمية فى العقود الثلاثة الأخيرة، قد أدت إلى تآكل قدرة حكومات الدول الإسلامية والنامية عامة على تحديد وتقرير اتجاه الأحداث وعززت القيود المفروضة على استقلالية صنع السياسة فى هذه الدول، وزادت قابلية اقتصادياتها للتأثر. كذلك لا يمكن إنكار أن الثورة التكنولوجية الهائلة قد ساعدت على تآكل المزايا النسبية التقليدية للدول النامية فى العمل والمواد والأولية ومن ثم أضعفت من موقفها التنافسى فى التجارة الدولية، والذى ساهم فى إضعافه أيضًا ما أسفرت عنه دورة أورجواى من اتفاقيات وما أفرزته الإقليمية الجديدة من تجمعات تضم دول رئيسية فى التجارة العالمية، وأخيرًا لا يمكن إنكار الدور الذى تقوم به الدول الغربية للحيلولة دون الوصول إلى تكتل عربى إسلامى اقتصادى أو سياسى من خلال ما تطرحه من مبادرات مناقضة وهادمة لمثل هذا التكتل، ولكن على الرغم من كل ذلك تبقى المسئولية الأكبر واللوم الأعظم واقعًا على دول المؤتمر الإسلامى ذاتها، ومن هذا المنظور يمكن طرح المعوقات والمشكلات التالية:

* أن المشكلة الأولى التى تواجه التعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى وتشكل عائقا حقيقيًا أمامه تتمثل فى الافتقار إلى شعور بالوعى بوجود أمة إسلامية والانتماء إليها وغياب الإرادة السياسية(٥٠).

فهذه الإرادة على جانب الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى تمثل الأساس الطبيعى والضرورى للتعاون متعدد الأطراف، والالتزام الأساسى بالتضامن الإسلامى الذى

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

يقع فى صميم التعاون بين الدول الأعضاء فى المنظمة إنما يمثل القوة الدافعة لهذه الإرادة السياسية. ومن ثم تشكل الإرادة السياسية العنصر الحاكم والشرط الضرورى لنجاح تحول جهود التعاون الاقتصادى بين دول المؤتمر الإسلامى إلى واقع ملموس، وذلك على عكس ما قد ينادى به البعض من ضرورة إبعاد السياسة عن التعاون الاقتصادى، حيث أن هذا التعاون يقف وراءه دائما قرار سياسيى وإرادة سياسية، ومن ثم فإن غياب هذا العنصر النابع من الوعى بالتضامن الإسلامى من شأنه هدم أى محاولات حقيقية لتفعيل الآليات القائمة وتحقيق نتائج ملموسة.

* الاختلافات الواسعة فيما بين دول منظمة المؤتمر الإسلامى، التى صارت تضم ٥٦ دولة تقع فى ثلاث قارات: أفريقيا وآسيا وأوروبا. إلى جانب هذا الانتشار الجغرافى الواسع فإن المجموعة أيضا تتسم بدرجة عالية من التنوع من حيث هياكلها الإنتاجية، خلفياتها الأثنية ونظمها السياسية والاقتصادية ومستويات ومراحل التنمية الاقتصادية. أكثر من ذلك فإن هذه المجموعة تجسد اختلافات كبيرة من حيث علاقاتها الدولية والتزاماتها وميراثها الاستعمارى. أن هذه الصورة وخاصة تلك المتصلة بالعلاقات الدولية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على العمل الجماعى التعاونى فى إطار المنظمة. فعلى الرغم من التزام دول المنظمة بقضية مشتركة تربطها مع بعضها البعض، فإنه عادة ما تبرز مواقف تتغلب فيها الالتزامات الدولية على أى التزام آخر تجاه المنظمة، ويبدو ذلك صحيحا بصفة خاصة حينما يتعلق الأمر بنظام دولة معينة يعتمد بدرجة كبيرة للغاية على الدعم الغربى من أجل بقائه واستمراره. فى ظل هذه الأوضاع فإن أى تحرك جماعى قد يكون من شأنه أن يعرض للخطر بعض المصالح الغربية، يتم عادة مقاومته من داخل المجموعة نفسها. ونظرا للاختلافات فى النظم الاقتصادية، المصالح، والأولويات ودرجة الاندماج فى النظام الاقتصادى الدولى، تبرز الاختلافات واسعة النطاق فى الرؤى بشأن أفضل الطرق التى ينبغى ولوجها، وكيفية التعامل مع المشكلات والقضايا الاقتصادية الدولية، ومن ثم فإن هذا العامل يمكن أن يفسر إلى حد كبير التقدم المحدود والمعدل البطئ للتعاون الاقتصادى الإسلامى حتى الآن[٥١].

ويرتبط بذلك أيضا ما تلعبه الخلافات السياسية ونشوب الصراعات والحروب بين الدول الأعضاء من دور سلبى فى مجال العلاقات الاقتصادية عامة، والتجارية خاصة، وينبغى هنا ملاحظة أن هناك درجة عالية من التأثير والتأثر المتبادل بين هذه الخلافات السياسية من ناحية وضعف العلاقات الاقتصادية من ناحية أخرى. فكما أن الخلافات السياسية تضعف من هذه العلاقات الاقتصادية فإن ضعف العلاقات الاقتصادية من شأنه أن يبقى على هذه الخلافات السياسية ويعمقها حيث ينعدم هنا الدافع الذى يمكن أن يقود هذه الدول إلى محاولة تسوية خلافاتها وتحسين

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

علاقاتها، وتظل هذه الدول تدور فى دائرة مفرغة من الخلافات السياسية وضعف العلاقات الاقتصادية.

* طبيعة نظرة الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى للمنظمة، فمعظم الدول الأعضاء تشكل المنظمة بالنسبة لها مؤسسة فرعية تظل أو تبقى ثانوية بالنسبة للمؤسسات والترتيبات الأخرى التى يقدرونها بدرجة أكبر بكثير. فمنظمة المؤتمر الإسلامى بالنسبة لمعظم أعضائها، هى أداة سياسية ذات أهمية ثانوية تستخدمها عندما تحتاج إليها وفى حدود هذا الاحتياج من أجل ضمان تأييدها لقضايا ليست ذات صلة باهتمامات المنظمة، ولحسم مواقف نشأت فى إطار المنظمة أو فى إطار ظروف خارجة عن حدود نطاق وصلاحيات المنظمة(٥٢).

والواقع فإن طبيعة هذه النظرة تنعكس على الوضع المالى للمنظمة ككل ومؤسساتها بصفة خاصة بما فى ذلك السكرتارية العامة. فالدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى يتوقعون أن تقوم المنظمة بعمل العديد من الأشياء لها فى كل مجال، ولكنها فى نفس الوقت لا تريد أن تساهم بالكثير فى ميزانيتها. وقد أصبح من قبيل القاعدة لا الاستثناء أن نجد دولًا كثيرة أعضاء تتأخر فى دفع مساهماتها السنوية للمنظمة أو تدفعها بشكل غير منتظم، وعادة ما تصوت الدول الأعضاء بشكل روتينى ضد أى زيادات بسيطة فى الميزانيات السنوية والتى تمثل أمرًا حيويًا لمواجهة الارتفاع المستمر فى تكاليف البرامج والأنشطة القائمة(٥٣).

* مشكلة أخرى هامة تتمثل فى أن الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى ترفض الظهور كما لو كانت تريد قطع روابطها التاريخية القائمة مع شركائها الاقتصاديين فى الغرب والنظام الاقتصادى العالمى ككل ويعود ذلك إلى أن الكثير من الدول الإسلامية كانت مستعمرات سابقة لدول الغرب وتشكلت أنماط تعاملاتها الاقتصادية وخاصة التجارية وفقًا لهذه العلاقة، ومن ثم تجد هذه الدول أنه من الصعب قطع هذه الروابط الموروثة، والواقع فإن التعاون فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى سواء على مستوى المنظمة ككل أو فى صورة برامج تعاون إقليمى سوف يكون من شأنه استغلال المقدرات والموارد غير المنتفع بها واستغلال فرص الاستثمار المتاحة، مما سيؤدى إلى زيادة الدخل وتوسيع الأسواق وتحقيق الرفاهية لدول المنظمة، وهذا من شأنه أن ينعش ويوسع من الروابط الاقتصادية التجارية مع الشركاء فى الغرب، ولكن بعد أن تؤسس على أسس جديدة(٥٤).

* أحد العوائق الهامة التى تعوق تطوير العلاقات البينية التجارية يتمثل فى هيكل الإنتاج لدى المؤتمر الإسلامى، حيث تشير البيانات المتاحة إلى أن القطاع الخدمى يمثل نحو ٤٤,٢% من الناتج الإجمالى، وهو فى الواقع قطاع غير ناضج وذو طبيعة جنينية فى معظم الدول ويبلغ نصيب الزراعة ٣٨,٩% وهو ما يوازى تقريبا ضعف نصيب الصناعة،

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

فالزراعة تمثل القطاع السائد فى كل الدول التى تصنف على أنها أقل نموا فى إطار المنظمة وذلك من حيث مساهمتها فى التوظيف وتوليد العملة الأجنبية والدخل، أما بالنسبة للصناعة فإن غالبية الدول التى تسود فيها الصناعة هى دول منتجة للبترول ومن ثم كانت أهمية الأنشطة الصناعية المصاحبة لاستخراج ومعالجة البترول، حيث إن – ومع قليل من الاستثناءات – نصيب الصناعة التحويلية manufacturing من إجمالى الإنتاج الصناعى هو نصيب متواضع للغاية.

ونظرًا لطبيعة هذا الهيكل الإنتاجى فإن غالبية دول المنظمة تشكل فى النهاية دولا منتجة للمواد الأولية سواء كانت معدنية أو زراعية ويترتب على ذلك أن قدرا محدودا من هذه المنتجات الأولية يصبح قابلا للتصدير، مما يفرض قيدًا خطيرًا على العلاقات التجارية البينية مع الشركاء الأخرين داخل المنظمة حيث تصبح دول المنظمة فى النهاية غير قادرة على أن تقدم لبعضها البعض حاجاتها من السلع المصنعة المختلفة والمنتجات ذات التكنولوجيا المتقدمة. ومن ثم فان التجارة الخارجية لهذه المجموعة من الدول تسيطر عليها فيما عدا استثناءات قليلة نمط يتمثل فى تصدير المواد الخام واستيراد المنتجات المصنعة و فى إطار هذا النمط تصبح الدول المتقدمة المصدرة للمصنوعات والمستوردة للمواد الأولية هم شركاء التجارة الرئيسيين للدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى[٥٢] ويساهم فى الإبقاء على هذا النمط تخلف دول المؤتمر الإسلامى فى المجال التكنولوجى الأمر الذى يجعلها مستهلكة لإنتاج غيرها، ويضعف من قدرتها على المنافسة فى الأسواق المختلفة سواء فى داخل الدول الأعضاء أو فى الأسواق العالمية.

* إلى جانب ذلك فان طبيعة هياكل الإنتاج السائدة فى دول المؤتمر الإسلامى ينعكس على مستوى الدخل ومستويات المعيشة لديها، ومن ثم يبرز التباين الواضح كما أوضحت الدراسة بين دول المجموعة، الذى ينعكس بدوره على نظرتها ورؤيتها لما يجب أن تكون عليه أنشطة التعاون بين دول المنظمة، فتشير الخبرة المتراكمة فى هذا الإطار أن الدول الفقيرة فى منظمة المؤتمر الإسلامى تنظر إلى التعاون بالأساس من خلال زاوية المساعدات فى حين تنظر إليه الدول الغنية من زاوية الفوائد المتبادلة بما يشكل فى النهاية عائقًا يمنع ويعوق المستويات الأكثر تقدما للتعاون.[٥٦]

* كذلك يترتب على طبيعة الهياكل الإنتاجية السائدة أن مجموعة كبيرة من الدول الإسلامية تعانى من ضعف ومحدودية رصيدها من العملة الأجنبية نتيجة اعتمادها على بيع عدد محدود من المواد الأولية. ومن ثم تصبح عملية تمويل تدفقاتها التجارية مشكلة حقيقية. فهذه الدول عادة ما تواجه بمشكلات حادة فى حساباتها الجارية وموازين مدفوعوتها ويترتب على ذلك تحويلات هامة فى التجارة، حيث أن المقاولين والتجار من القطاع الخاص، والذين يمثلون قطاعًا سائدًا فى ظل نظام التجارة الحرة، يرفضون الدخول فى ترتيبات

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

مدفوعات طويلة الأجل أو متوسطة الأجل مع الدول غير القادرة على تمويل تدفقاتها التجارية.(٥٧)

إن مشكلة التمويل إذن تشكل قضية أساسية ومشكلة حقيقية تواجه توسيع التجارة البينية فى إطار العالم الإسلامى. وعلى الرغم من الدور الذى يضطلع به البنك الإسلامى للتنمية فى مجال التجارة البينية إلا أن الأمر يحتاج إلى المزيد، وهنا تصبح مساهمة مؤسسات التمويل الإقليمية والقومية بصورة اكثر إيجابية وفعالية أمرًا ضروريًا – كما سبقت الإشارة. وهذا الأمر ليس صعبًا فى ضوء حقيقة مفادها أن الفوائض المالية لدى الدول العربية والإسلامية المودعة حاليًا لدى البنوك بالولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية تقدر بحوالى ٨٠٠ مليار دولار أمريكى، وأن هذه الأموال خاصة ببعض الدول البترولية التى لا تقدر على استيعابها داخل أوطانها فى الوقت الذى توجد فيه عدة دول إسلامية أخرى لديها الحاجة والقدرة على استيعاب واستغلال هذه الفوائض فى مشروعات مختلفة.(٥٨)

فى ضوء ما تقدم يتضح أن هناك العديد من المعوقات التى تواجه التعاون الاقتصادى عامة والتجارى خاصة بين الدول الإسلامية وتحول دون بلوغ المستوى المؤهل من العلاقات الاقتصادية لقيام وإنشاء سوق إسلامية مشتركة. ولكن فى مواجهة هذه المعوقات يمكن تلمس مجموعة من الإمكانات التى تشكل مقومات أساسية للنجاح فى هذا المجال.

الإمكانات:

تجمع دول منظمة المؤتمر الإسلامى وحدة العقيدة ووحدة المنهج والتاريخ ووحدة المصالح والمصير، بالإضافة إلى ذلك تمتلك هذه الدول كل مقومات التعاون الاقتصادى التى تؤهلها لبلوغ هدف السوق الإسلامية المشتركة فهذه الدول يبلغ عددها أكثر من خمسين دولة يسكنها أكثر من مليار من البشر، ويتنوع فى إطارها المناخ والتربة والتضاريس والثروات الطبيعية والموارد الأولية، فهذه الدول تنتج ٣٨,٥% من الإنتاج العالمى للبترول ولديها احتياطى يقدر بـــ ٧٣,١% من احتياطى العالم، وتنتج ٩% من إنتاج العالم من الغاز الطبيعى ولديها احتياطى يقدر بنحو ٤٢%، ويوجد لدى هذه الدول المواد الأولية والخام مثل البن والشاى والكاكاو والمطاط والفوسفات والقطن والحديد والنحاس والذهب والماس واليورانيوم.

وتمتلك الدول الأعضاء فى المنظمة مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية تقدر بحوالى ١٥٠٠ مليون هكتار ومساحات شاسعة من المراعى خاصة فى السعودية والجزائر والصومال والمغرب بالإضافة إلى توافر رؤوس الأموال ووجود بيوت الخبرة والمعاهد العلمية المتخصصة ورجال الأعمال ذوى الخبرة العلمية والعملية.

إلى جانب ذلك تضم الدول الإسلامية دولتين من النمور الأسيوية (ماليزيا وأندونيسيا) ووجود مثل هذه الدول يمكن أن يشكل دافعًا فعالًا ومحفزًا لباقى الدول الإسلامية لشد أزرها والسير على نهجها فى تجربتها الإنمائية،

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

فالنمو والتكامل هما عنصران لا ينفصلان فبدون التنمية لا يكون تكامل وبدون تكامل لا تكون تنمية.(٥٩)

تبقى إذن الإدارة السياسية اللازمة لتفعيل آليات التعاون التى أرستها منظمة المؤتمر الإسلامى من اجل استغلال هذه الإمكانيات والمقومات.

خاتمة: النتائج والتوصيات:

أهم النتائج:

أوضحت الدراسة أنه فى ضوء التغير السريع الذى تشهده الساحة الدولية وتلاحم عمليتى العولمة والإقليمية، فإن الدول النامية عامة والدول الإسلامية خاصة أصبحت تواجه شمالا أكثر تكاملًا عما قبل، ومن ثم أصبح التعاون الاقتصادى بين الدول الإسلامية وتحقيق السوق الإسلامية المشتركة من باب الفرائض الإسلامية بعدما صار واضحًا أن الكيانات الاقتصادية الصغيرة لن تجد لها مكانًا على هذه الساحة.

وكانت منظمة المؤتمر الإسلامى منذ نشأتها قد أولت قضية التعاون الاقتصادى فيما بين الدول الأعضاء اهتمامًا كبيرًا رغم نشأتها كمنتدى سياسى فى البداية، هذا الاهتمام اكتسب زخما مع المؤتمر الإسلامى الثانى عام ١٩٧٤، وتبنى الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادى والفنى والتجارى بين الدول أعضاء المنظمة.

ولقد قامت الدراسة بمتابعة نشاط المنظمة وجهودها فى مجال التعاون الاقتصادى وتبين أنه على الرغم من نجاح المنظمة فى وضع أجندة شاملة، والاضطلاع بعمل متقدم على صعيد إرساء البنية المؤسسية والقانونية الضرورية، وعلى الرغم من فيض الاجتماعات والوثائق الصادرة عن المنظمة ونشاط الكثير من أجهزتها و مؤسساتها ولجانها، إلا أن هذه الجهود لم تسفر فى النهاية عن نتائج ملموسة، وهو ما يضع قضية الفعالية بالنسبة للمنظمة موضع التساؤل.

ولقد كان هدف إقامة سوق إسلامية مشتركة من أهم الأهداف التى تم اقتراحها فى منتديات مختلفة لمنظمة المؤتمر الإسلامى ــ إلى جانب أشكال مختلفة أخرى للتعاون، ــ باعتبارها هدف نهائى للتعاون وقد اوضحت الدراسة من خلال مؤشر التجارة البينية بين الدول الإسلامية أن واقع هذه التجارة يشير إلى مستوى ضعيف ومتدنى فلا تزال هذه التجارة البينية تدول حول نسبة ١٠% ذلك مقارنة بنحو الثلثين فى إطار الاتحاد الأوربى وإن معدل نمو هذه التجارة البينية أبطأ بكثير من معدل نمو التجارة الدولية لدول المؤتمر الإسلامى مما يشير إلى تزايد اعتمادها على الدول الصناعية المتقدمة فى مجال الصادرات والواردات، وهو الأمر الذى لا يسوغ ولا يؤهل لقيام مثل هذه السوق المشتركة.

إلى جانب ذلك فقد أظهرت الدراسة أن ٥٠% من النشاط التجارى فى إطار المنظمة إنما يتركز فى ٦ دول فقط هى السعودية ، ماليزيا، الإمارات، إيران، تركيا، وإندونيسيا.

وعلى الرغم من أن معظم الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى هم أعضاء فى

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

برامج وخطط للتكامل الإقليمى، والتى تعد بمثابة خطوات مرحلية ممهدة لتحقيق السوق الإسلامية المشتركة، والتى قامت جميعها تقريبًا على تكامل السوق وركزت جهودها على إزالة العوائق أمام التجارة إلا أن هذه الخطط والبرامج لم تسفر عن تحقيق الأهداف التى نشأت من أجلها بل أن البعض منها كان مصيره الزوال.

وقد أوضح التحليل أن التجارة البينية فى إطار هذه البرامج لا تزال عند حدها الأدنى وذلك باستثناء الآسيان التى كانت أفضل أداءًا نسبيًا.

إن أدبيات التكامل الإقليمى تضع شروطًا محددة لنجاح برامج التكامل من بينها الإدارة السياسية، والتوافق القيمى، توافق الاستراتيجيات والأنماط الإنمائية، ووجود درجة من التجانس فى المستويات الإنمائية، ووجود نظم سياسية تعددية تمكن القطاعات الاقتصادية المختلفة من التعبير عن حاجاتها ومطالبها. والحقيقة فإن عددا كبيرا من هذه الشروط لا يتوفر فى الدول الإسلامية المشاركة فى برامج تكاملية، وقد أدى ذلك إلى فشل الكثير منها.

إلى جانب ذلك فقد وجدت مجموعة من المعوقات الداخلية (تركيز هذه البرامج على تكامل السوق دون الاهتمام بتطوير سياسات إنتاج مشتركة خاصة فى ظل تشابه الهياكل الإنتاجية – التوزيع غير العادل للفوائد الناجمة عن التكامل – تغليب الدول لمصالحها القومية وضعف التمويل...الخ) والخارجية (البيئة الاقتصادية والمالية الدولية غير الملائمة – علاقات التبعية) ساهمت فى هذا الفشل.

أن عدم فعالية منظمة المؤتمر الإسلامى وعجزها عن تحقيق أهداف التعاون الاقتصادى وأهمها السوق الإسلامية المشتركة وعدم قدرتها على تفعيل آلياتها واستغلال الإمكانات المتاحة فى إطار العالم الإسلامى لترجمة الأهداف الموضوعة إلى واقع ملموس تمثل مشكلة حقيقة تستدعى التساؤل عن أسبابها. وفى هذا الصدد تميل الدراسة إلى إلقاء الجانب الأكبر من المسئولية عن هذا العجز على المنظمة نفسها والدول الأعضاء بها وطبيعة نظرتها لها، فالعامل الداخلى هنا أكثر أهمية من العامل الخارجى فى تفسير هذا العجز، دون أن يعنى ذلك تبرئة العامل الخارجى تمامًا.

وقد كشفت الدارسة من خلال تحليلها عن مجموعة من المشكلات والمعوقات التى تواجه منظمة المؤتمر الإسلامى والدول الأعضاء بها، من أهمها غياب الإرادة السياسية النابعة من الشعور بالتضامن الإسلامى والوعى بوجود أمة إسلامية، الاختلافات الواسعة بين دول المنظمة وكذلك الخلافات والنزاعات السياسية، ثم نظرة ورؤية الدول الأعضاء للمنظمة باعتبارها أداة سياسية ذات أهمية ثانوية بالنسبة لها تستخدمها فقط عندما تحتاج إليها فى حدود هذا الاحتياج.

ولكن ربما أن المعوق الأهم هو أن الدول الإسلامية واقعة فى شرك روابطها التاريخية مع الغرب من جانب والتزامها بالنظام القيمى

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

الإسلامى والتضامن المتأصل فيه من جانب آخر. إن هذا الوضع يشكل عقبة أساسية فى مواجهة تنمية التجارة البينية وتحقيق هدف السوق الإسلامية المشتركة، إلى جانب ذلك فإن تشابه الهياكل الإنتاجية ومشكلة التمويل تساهم أيضا فى إزكاء هذا الوضع.

إلا أنه رغم هذه المعوقات فإن دول منظمة المؤتمر الإسلامى لا تزال مدعوة ــ بما تمتلكه من إمكانات لأن تستجيب لتحديات عولمة التجارة العالمية، فى ظل منظمة التجارة العالمية والاتجاه المتصاعد بقوة نحو الإقليمية بين الدول المتقدمة ليس من خلال الانعزال لأن ذلك يعنى الانتحار ولكن من خلال التكتل والتعامل بفاعلية مع كل هذه التطورات كمجموعة متماسكة.

بعض التوصيات:

فى ضوء ما تقدم من نتائج يمكن طرح بعض التوصيات التى يجب على دول المؤتمر الإسلامى أن تراعيها إذا ما أرادت أن تحقق إنجازات ملموسة على صعيد تعاونها الاقتصادى:

١- العمل على إعمال مفهوم الأمة الإسلامية بدلا من القطرية والقومية فى سعى دول المؤتمر الإسلامى لتحقيق تعاونها الاقتصادى وإزكاء الشعور بالمسئولية التى تقع على عاتق هذه الدول ذاتها لكى تجد لها مكاناً بارزًا على الساحة الدولية، فذلك من شأنه أن يولد الإرادة السياسية الفاعلة والالتزام السياسى الصارم اللازمين لتفعيل التعاون والوصول إلى نتائج ملموسة. ولتحقيق ذلك فإنه من الضرورى السعى لحل الخلافات السياسية وتحقيق التنسيق فى السياسات والحد من الاختلافات فى الأولويات القومية والتى تجعل الدول الأعضاء غير قادرة على الاتفاق على أسس وملامح مشتركة فى صياغتها لسياستها الهادفة لتحقيق التعاون الاقتصادى فيما بينها. كذلك فمن المهم فى هذا الصدد تأسيس التعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء على مبدأ المصالح المتبادلة حيث إن هذه الدول ستكون أكثر استعدادًا ورغبة فى التعاون لو أن مصالح كل الأطراف المشاركة أخذت فى الاعتبار.

٢- من الواضح أن تحقيق سوق إسلامية مشتركة ينبغى أن يبقى هدفا مثاليا بعيد المدى للدول الأعضاء فى المؤتمر الإسلامى، يتم الاقتراب منه بحذر وعلى مراحل، بوضع والسعى لتحقيق أهداف معقولة.

وفى هذا الإطار فإنه يقترح أن يتم البدء بطرح وتنفيذ مبادرات للتعاون الاقتصادى فى المجالات المختلفة، وذلك على مستوى أضيق نطاقا وأقصر مدى كأن يتم التركيز على التفضيلات التجارية، المشروعات المشتركة، التنسيق بين السياسات الاقتصادية، والخطط الإقليمية فى مجال التعاون المالى والنقدى...الخ، وبمجرد أن يتم تحقيق تقدم على صعيد هذه الخطوات فإنه يمكن التحرك نحو إرساء برامج للتكامل الإقليمى ترتبط مع بعضها البعض بترتيبات تفضيلية خاصة وإن ذلك بدوره يشكل الأساس القوى الذى يمكن أن تقوم عليه سوق إسلامية مشتركة. وهكذا فإن

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

مقترب الخطوة ــ خطوة Step by Step هو مقترب مطلوب لخلق مناخ المنفعة المتبادلة والتضامن.

٣- القيام بالمشروعات المشتركة فى المجالات الاقتصادية والإنتاجية المختلفة يمثل أيضًا عاملًا هاما للتغلب على قصور الهياكل الإنتاجية وتشابهها مما يقود بدوره للتغلب على ضعف التجارة البينية للدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى. وينبغى مراعاة أن تنفذ هذه المشروعات برؤوس أموال الدول الإسلامية، وأن تستفيد من ثمار التقدم التكنولوجى التى تتاح لها. وفى الوقت نفسه لابد أن تعمل على الارتقاء بأنظمة البحث العلمى لديها لتوليد تكنولوجيا تتواءم مع ظروفها وتقلل فى نفس الوقت من اعتمادها على التكنولوجيا المستوردة حتى لا تطولها انتهاء المهلة الممنوحة لحقوق الملكية الفكرية للدول التى تطبقها.

ولعل تكوين مجموعة الثمانى التى تضم فى عضويتها مصر ونيجريا وتركيا وإيران وباكستان وإندونيسيا وماليزيا تمثل نموذجًا لما يمكن أن يكون عليه التعاون الاقتصادى بين مجموعة من الدول الأعضاء فى المؤتمر الإسلامى والذى يستند إلى إقامة وتنفيذ عدد من المشروعات المشتركة، وعلى الرغم من العديد من الصعوبات التى تواجه هذه المجموعة (الخلافات السياسية – اختلاف الاستراتيجيات الصناعية لدول المجموعة..الخ) إلا أن انعقاد قمتها الأخيرة فى دكا فى مارس ١٩٩١، والاتفاق على استضافة مصر للقمة المقبلة مع إعداد الدراسات اللازمة للمشروعات إنما يشير إلى رغبة الدول الأطراف فى تحقيق أهدافها فى التعاون الاقتصادى.

٤- العمل على دعم التسهيلات الإقليمية والقومية فى مجال النقل والاتصالات وتوفير وإتاحة المعلومات عن الدول الأعضاء فى المنظمة.

٥- العمل من أجل الإسراع بمعدل النمو الاقتصادى فى إطار دول المنظمة التى تعانى من تدنى هذا المعدل.

٦- تطوير برنامج لمساعدة الدول الغنية للدول الفقيرة، التى تقع معظمها فى أفريقيا جنوب الصحراء والتى تعانى من التدهور الاقتصادى والمجاعات والحروب القبلية والتى تهدد بتقويض البنية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وإذا كانت هناك دول وجهات دولية مانحة تحاول المساعدة، فإن المسئولية الأكبر تقع على عاتق الدول الأعضاء الغنية فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى لتقديم المعونة لهذه الدول. إن ذلك سيساهم أيضا فى زيادة حجم السوق الإسلامية عن طريق زيادة نصيب الفرد من دخول هذه الدول وتوليد طلب أكبر على الصادرات، ولكن فى المقام الأول يمثل ضرورة أخلاقية.

٧- وأخيرًا فإن دول المؤتمر الإسلامى وهى تسعى لتحقيق درجة أكبر من التعاون والتفاعل والتكامل لا ينبغى أن تهمل أى فرص يمكن أن تقدم من خلال منظمة التجارة العالمية

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

على المستوى العالمى، ومن جانب التجمعات الاقتصادية الرئيسية.

الهوامش

(١) Syed Nawab Haider Naqvi, Globalisation, Regionalism and the OIC, Journal Of Economic Cooperation Among Islamic Countries 19, 1 – 2 (1998), P 286 – 287.

ولمزيد من التفاصيل أنظر

Inam Ul Haque, Implications of the Urguay Round of Trade Negotiations for the External Trade of the OIC Member States, Journal of Economic Co operation Among Islamic Countries 16, 3 – 4, 1995).

ــ إبراهيم العيسوى، الجات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٥).

(٢) الأهرام، ١٩٩٩/١٢/١٢.

(٣) Syed Nawab Haider, op. Cit, p. 287.

(٤) هذه الفتوى صدرت عن مفتى الديار المصرية خلال إحدى جلسات المؤتمر الدولى حول اقتصاديات الدول الإسلامية فى ظل العولمة الذى انعقد خلال الفترة من ٣ ــ ٥ مايو ١٩٩٩.

(٥) شوقى أحمد دنيا، "القواعد الشرعية المنظمة للعلاقات الاقتصادية بين الدول الإسلامية وغير الإسلامية"، فى المؤتمر الدولى حول اقتصاديات الدول الإسلامية فى ظل العولمة، ١٧ ــ ١٩ محرم ١٤٢٠هـ ــ ٣ ــ ٥ مايو ١٩٩٢، ص ٢٧.

(٦) Organization of The Islamic Conference in Brief 25th Session of The Islamic Conference of Foreign Ministers http:\\www. mofa. Gov. qa\foreign\conferences\icfa e. htm.

(٧) Badi Cindoruk: Economic Cooperation Among OIC Countries and the Islamic Common Market, Journal of Economic Cooperation Among Islamic Counters 13 (1992) P. 6.

(٨) A. Zein El Abdin Ahmed and Yihan Uourel, Globalisation Agenda and Contemporary Approaches to Economic Cooperation Among the Member Countries of the Islamic Conference, Eighth International Conference on Socio – Economic, 12 – 14 July 1996 – University of Geneva, P 4 – 5.

(٩) Ibid, p. 5.

(١٠) Islamic Development Bank, Annual Report, 1418 H (1997 – 1998).

(١١) The Islamic Development Bank, IDB Member Countries, Wystwyg:115 http: db. \\www.isorg\englishdocs/ihome/idb–m-c. htm.

(١٢) IDB launches Silver Jubilee – Celebiration in Jedaa. http:\\www.Isdb.org\silver – Jubilee 1612 htm.

(١٣) ومن أمثلة هذه الموضوعات التى طرحت على مجموعات الخبراء إتاحة المعلومات الاقتصادية والاجتماعية بشأن اقتصاديات الدول الأعضاء باعتباره شرطا مسبقا لبدء وتوسيع خطط التعاون، مشكلات الدول الأعضاء الحبيسة (Land – Locked)، نص الاتفاقية العامة بشأن التعاون الاقتصادى والفنى والتجارى بين الدول الأعضاء.

A. Z. Ahmed and y. Uoural, Op. cit, p. 5.

(١٤) Ibid, p6.

(١٥) A.Z.Ahmed and y. Uourel, the Islamic Common Market: is it Economically and Politically Justfiable? Second International Conference on Islamic Political Economy, The Structure of Islamic Political Economy At the tturn of the Century: A Global Paradigm, 10 – 11 December 1996, University Sains Malaysis, p.p 19 – 20.

- P. Cindrouk, Op. Cit, p. 8.

(١٦) A. Z . Ahmed & Y.Uourel, Globaliation Agenda.. O, P. cit, P. 9 – 10.

(١٧) A. Z. Ahmed & Y. Uourel, The Islamic Common Market.. Op, cit, P. 22 – 23.

(١٨) Ibid, P. 26.

(١٩) Padi Cindoruk, Op. cit, PP 3– 5.

(٢٠) A. Z. Ahmed & Y. Uouvel, Globalisation Agenda..., Op. Cit, p.12.

(٢١) Ibid, PP – 24 – 29.

- Plan of Action to Strengthen Economic and Commercial – Cooperation Among the Member Countries of the Organization of the Islamic Conference, SESRTCIC, 1993.

(٢٢) Plan of Action to strengthen Economic and Commercial Cooperation Among the Member Countries of The OIC, proposals on Implementation Modalities in the Area of Foreign Trade, OIC Sectoral Expert Group Meeting on Foreign Trade, 24 – 25 October, Karachi, 1997, PP. 1 –2.

(٢٣) Badi Cindoruk, Op. cit, p. 16.

(٢٤) حسين شحاته، السوق الإسلامية المشتركة ضرورة لمواجهة التكتلات الاقتصادية، الشرق الأوسط، ١٩٩٩/٢/١٤.

(٢٥) لمزيد من التفاصيل أنظر فاروق شقوير، نظام التجارة العالمى وآثاره على التجارة الخارجية للدول الإسلامية "استنتاجات أولية" المؤتمر الدولى حول "اقتصاديات الدول الإسلامية فى ظل العولمة" ١٧ ــ ١٩ محرم سنة ١٤٢٠، ٣ ــ ٥ مايو ١٩٩٩ القاهرة، جامعة الأزهر ــ البنك الإسلامى للتنمية، ص ٩ ــ ١٤.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com

(٢٦) حسين شحاته، مرجع سابق.

(٢٧) Annual Report, Islamic Development Bank, 1418 (1997 – 1998), p. 58.

(٢٨) Ibid, P.P 59 – 61.

(٢٩) Syed Nawab Haider Nagvi, Op. Cit, P.P 289 – 291.

(٣٠) El Hassane Hazaine, Regional Economic Grouping's Among OIC countries: Scope and Limits Journal of Economic Cooperation Among Islamic Countries 19, 1 – 2 (1998), P 230.

(٣١) Annual Report, Islamic Development Bank, Op. Cit, P.P 155 – 162.

(٣٢) Ibid, PP 163 – 166.

(٣٣) I bid, PP 167 – 170.

(٣٤) El. H. Hazine, Op. Cit, P. 242.

(٣٥) B. Cindoruk, Op. Cit, P 14 – 15.

(٣٦) El. H. Hazine, Op. Cit, P. 241.

(٣٧) هذه التجمعات الإقليمية هى كالآتى:

* اتحاد دول جنوب شرق آسيا (ASEAN).
* اتحاد المغرب العربى.
* الجامعة العربية.
* منظمة التعاون الاقتصادى (Eco).
* الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS).
* اتحاد جنوب آسيا للتعاون الإقليمى (SAARC).
* الاتحاد الاقتصادى والجمركى لأفريقيا الوسطى (UDEAC).
* الاتحاد الجمركى لدول وسط آسيا.

(٣٨) Annual Report, Islamic Development Bank, Op. Cit, P. 61.

(٣٩) El. H. Hazine, Op. Cit, P. 235.

(٤٠) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٧ (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٨) ص ١١٥.
لمزيد من التفاصيل أنظر:

(٤١) عبد الرحمن صبرى قراءة فى البعد الاقتصادى لاتفاقيات المشاركة العربية ــ الأوروبية فى أعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربى (القاهرة ٢٧ ــ ٢٩، ديسمبر ١٩٩٧)، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٩٨)، ص ٢٩٢ ــ ٢٩٣.

(٤٢) التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٧، مرجع سابق، ص ١١٥.

(٤٣) المرجع السابق، ص ١١٣ ــ ١١٨.

* التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٨، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ١٩٩٩)، ص ١٧٠ ــ ١٧٢.

* مصطفى دسوقى كسبة، تجارب التعاون والتكامل الاقتصادى ومؤسساته بين الدول الإسلامية، المؤتمر الدولى حول اقتصاديات الدول الإسلامية فى ظل العولمة، مرجع سابق، ص. ص ٢٧ ــ ٣١.

* إسماعيل شلبى، إمكانيات ومعوقات التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية فى المؤتمر الدولى حول اقتصاديات الدول الإسلامية فى ظل العولمة، مرجع سابق، ص. ص ١٦٥.

(٤٤) El. H. Hazine, Op. Cit, PP 251 – 252.

(٤٥) A.Z.Ahmed & Y.Uourel, the Islamic Common Market...Op. cit, P 38.

(٤٦) شوقى أحمد دنيا، مرجع سابق، ص ٢٧.

(٤٧) Arab National and Regional Development Institutions, Financial Operations, Cumulative Summary, As at December 31, 1998, Arab Fund For Economic Development.

(٤٨) زينب عبد العظيم، العالم الثالث والنظام الاقتصادى العالمى: بين حوار الشمال الجنوب وحوار الجنوب ــ الجنوب، الفكر الاستراتيجى، عدد ٣٧ (يوليو، ١٩٩١) من ٢١٦ ــ ٢١٧.

(٤٩) E. H. Hzaine, Op. Cit, P. 253.

(٥٠) مصطفى دسوقى كسبة، مرجع سابق، ص ٢٥.

(٥١) A. Z. Ahmed & Y. Uourel, Globalisation Agenda and Contemporary Approaches to Economic Cooperation....., Op. Cit, P 30.

(٥٢) A. Z. Ahmed & Y. Uourel, The Islamic Conomon Market,..... Op cit, p. 26.

(٥٣) The OIC system: Its past and Future Problems and Issues, . Iiv. Edu. my/ http://wwwand rescente/dstatmw/ocimember. Html.

(٥٤) Ibid, P. 27.

(٥٥) OIC Sectoral Expert Group Meeting on Foreign Trade....., Op. Cit, p. 5.

(٥٦) A. Z. Ahmed & Y. Uourel, Op. Cit, P. 10.

(٥٧) OIC Sectoral Expert Group Meeting on Foreign Trade...., Op. Cit, p. 5.

(٥٨) إسماعيل شلبى، مرجع سابق، ص ٥٧.

(٥٩) لمزيد من التفاصيل أنظر:

ــ المرجع السابق، ص. ص ٤٩ ــ ٥٨.

ــ حسين شحاته، مرجع سابق.

PDF Created with deskPDF PDF Writer - Trial :: http://www.docudesk.com